مجموعة البنك الدولي

نشرة فصلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة

أخبار تنموية
الضفة الغربية
وقطاع غزة

أيلول ٢٠٠٦

في هذا العدد

١. الافتتاحية: تضامن وأمل \ ٣
٢. مذكرة البنك الدولي الاقتصادية \ ٤
٣. مكافحة انفلونزا الطيور: مخاطر تفرضها التحديات \ ٧
٤. التطورات الاقتصادية الجديدة \ ١٠
٥. التطورات المالية في عام ٢٠٠٦ \ ٢٠
٦. مشاريع البنك الدولي ٢٠٠٦ \ ٢٧
٧. تقويم المناخ الاستثماري \ ٣١
٨. مجموعة تطوير القطاع الخاص والتجارة \ ٣٢
٩. مراجعة الإنفاق العام – الانتقال من الأزمة الى الاستقلال المالي \ ٣٣
١٠. مقابلة مع مدير اداري للبنك الدولي \ ٣٤

أرقام الاتصال : البنك الدولي

أرقام مكتب الضفة الغربية

المقسم الرئيسي ٠٢-٢٣٦٦٥٠٠
الفاكس ٠٢-٢٣٦٦٥٤٣

المدير والممثل المقيم للبنك الدولي
ديفيد كرايغ
٠٢-٢٣٦٦٥٠٦

نائب المدير
فارس حداد-زيرفوس
٠٢-٢٣٦٦٥٤٩

التعليم
ادريانا جاراميلو
٠٢-٢٣٦٦٥١٤

الاصلاح القانوني
بول بريتيتوري
٠٢-٢٣٦٦٥٣٤

المياه والطاقة
خيري الجمل
٠٨-٢٨٢٣٤٢٢

الصحة
عماد دويك
٠٢-٢٣٦٦٥١٤

البنية التحتية
ابراهيم دجاني
٠٢-٢٣٦٦٥٥٣

ادارة التمويل
سياكا باكايوكو
٠٢-٢٣٦٦٥٤١

العلاقات العامة
سائدة حمد
٠٢-٢٣٦٦٥٠٤

مركز المعلومات
ماري كوسا
٠٢-٢٣٦٦٥٢٩

ارقام مكتب غزة :

المنسق
حسام ابو دقة
٠٨-٢٨٢٤٧٤٦ / ٢٨٢٣٤٢٢
فاكس: ٠٨-٢٨٢٤٢٩٦

مؤسسة التمويل الدولية

الممثل المقيم
يوسف حبش
٠٢-٢٣٦٦٥١٧
فاكس: ٠٢-٢٣٦٦٥٢١

للاشتراك : mkoussa@worldbank.org
تتواجد هذه النشرة على الأنترنت : http://www.worldbank.org/ps

صورة الغلاف : ديف مكي

الافتتاحية
تضامن وأمل

نقف اليوم —جميعا– في مواجهة ازمة اقتصادية صعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أزمه تهدد بتراجع منجزات مجمل الجهود التي بذلت على مدى الاعوام الثلاثة عشر الماضية للوصول الى اقتصاد فلسطيني مستدام.

وفي واقع الأمر، تشير توقعات دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرا انه في حال استمرار الوضع الحالي حتى نهاية عام ٢٠٠٦، فلربما يكون هذا العام الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني، اذ سينخفض معدل الدخل الشخصي للفلسطيني بنسبة ٤٠٪ وسيصبح ما نسبته ٦٧٪ من السكان تحت خط الفقر.

منذ العام ١٩٩٤ وحتى يومنا هذا في خضم الأزمة الحالية، استمر البنك الدولي في العمل في الميدان مع كافة شركائنا في المجتمع الفلسطيني والمجموعة الدولية لتنفيذ تسعة مشاريع جاري العمل فيها بما قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي – ليصل مجموع مساعدتنا على مدى الأعوام لصالح ٣٤ مشروع إلى ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وتتضمن المشاريع الحالية توفيرمنح وهبات إلى مشروع معالجة المياه والصرف الصحي في غزة، ومشروع إدارة النفايات الصلبة في جنين، والاستثمار في قطاع الكهرباء، وشبكات الأمان الاجتماعي والتعليم العالي، ومشاريع أخرى تشكل في مجموعها دعائم وأسس حيوية وهامة نحو تحسين الظروف المعيشية للسكان.

وتبقى مهمتنا ورسالتنا واضحة. وقد جدد رئيس البنك الدولي خلال منتدى دولي عقد مؤخرا التأكيد على هدف المؤسسة ألا وهو "أن نستمر في تنفيذ كافة المشاريع وسيواصل البنك الدولي تنفيذ هذه المشاريع مع الشريك الفلسطيني". وأضاف: "إن هدفنا الأساسي هو أن لا يعاني الفلسطينيون من نقص في الخدمات الاجتماعية، خاصة في القطاعات الصحية والاجتماعية".

وبالإضافة إلى المشاريع التسعة قيد التنفيذ، نعمل أيضا مع شركائنا الفلسطينيين والأمم المتحدة على مشروع أنفلونزا الطيور الذي سيوفر منح للمساعدة في معالجة احتمال انتشار انفلونزا الطيور عندما تمر الطيور المهاجرة عبر فلسطين في الخريف. ويشمل ذلك توفير تمويل طارئ لشراء معدات ومواد لضمان جاهزية السلطات الفلسطينية لاحتواء هذا الانتشار في حال حصوله وتعويض مزارعي الدواجن.

وفي الاطار ذاته، تم إحياء أحد مشاريعنا السابقة الذي وفر طوق النجاة لاستمرار قطاع الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية منذ عام ٢٠٠٢. وبفضل الدعم من المفوضية الأوروبية، والنمسا، والمملكة المتحدة وأسبانيا وجهات مانحة أخرى، نقوم حاليا بإدارة "صندوق ائتمان متعدد الجهات لدعم الخدمات الطارئة" الذي يقوم بتمويل شراء لوازم عاجلة وتغطية التكاليف الجارية في المدارس، والمستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الأساسية والملاجئ. وتتضمن هذه اللوازم أدوية عاجلة وتطعيمات ولوازم مدرسية وفواتير المرافق في المدارس والمستشفيات والتكاليف التشغيلية للملاجئ ومصاريف أخرى.

هذه المشاريع تشكل أحد وجوه الشراكة والعلاقة التي انطلقت بين البنك الدولي والجهات المانحة والشعب الفلسطيني على مر السنين.

ويجب ان يبقى الهدف في اطاره الكلي خلق اقتصاد فلسطيني قوي ومستدام يستطيع الفلسطينيون من خلاله وبشكل حر أن يستغلوا مهاراتهم الهائلة لصالح الأعمال التجارية الخاصة والتجارة بدعم من مؤسساتهم العامة والخاصة.

التراجع الذي شهدته الفترة الماضية لا يلغي القدر الكبير من الانجازات التي تم تحقيقها منذ العام ١٩٩٤. .. وستبقى مجموعة البنك الدولي على التزامها كشريك في هذه المسيرة المتواصلة.

أ. ديفيد كريغ

مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة

أصدر البنك الدولي في حزيران من عام ٢٠٠٦ المذكرة الاقتصادية للدولة حول الاقتصاد الفلسطيني. تحتوي المذكرة الاقتصادية للدولة على تحليل مفصل للاوضاع، والفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. وتقدم المذكرة التوصيات الخاصة بمعالجة هذه القضايا.

وتستخدم المذكرات الاقتصادية التي يعدها البنك الدولي لكافة الدول والمناطق الاعضاء كادوات أساسية من قبل طاقم البنك الدولي، والمانحين وواضعي سياسات الحكومة.

ملخص

بعد مرور ست سنوات على اندلاع الانتفاضة الثانية، ما زالت الضفة الغربية وقطاع غزة تغوص في وحل أزمة اقتصادية. فقد فرضت الإجراءات العسكرية والأمنية الإسرائيلية أعباء كبيرة على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أنها أدت إلى تشويش توجهاتها التنموية الآنية والمستقبلية. إن نظام الإغلاق، المتمثل بنظام فرض القيود على حركة تنقل البضائع والأفراد داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وعن طريق إسرائيل إلى باقي أنحاء العالم، وإلى جانب بناء الجدار الفاصل، أدى إلى تجزئة الاقتصاد الفلسطيني وتقليص إمكانياته. وقد أدت القرارات الأخيرة لحكومة إسرائيل بتجميد تحويل عائدات الضرائب التي تجبيها باسم السلطة الفلسطينية، وتوقيف المانحين دعمهم للميزانية العامة، إلى أزمة مالية من شأنها أن تقوض المؤسسات الحكومية وتدفع الانتعاش الاقتصادي لفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، والهش أصلا، إلى منحدر.

تواجه الضفة الغربية تحديين رئيسيين بسبب الوضع الحالي؛ تحد قصير الأمد والتحدي الآخر على المدى المتوسط إلى البعيد.

إن المشكلة الأساسية على *المدى القصير* هي أن الضفة الغربية لا تتمتع بالكثير من الأدوات، ان لم تكن منعدمة تماما، لوضع السياسات، للتعاطي مع التقلبات ومستوى النشاط الاقتصادي المنخفض، ومع الأزمة المالية الحالية التي من شأنها أن تؤدي بسهولة إلى انهيار آليات الحكومة، مبطلة بالتالي تقريبا كافة المكاسب المؤسساتية ما بعد أوسلو.

أولا، انخفض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بشكل جوهري بسبب الإغلاقات وتقليص عدد تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين الصادرة عن السلطات الإسرائيلية. *ثانيا*، في حين تستخدم السياسة المالية عادة من أجل التغلب على تقلبات "مرحلية" في الاقتصاد، فإن هذه الأداة قد استنفذت – فمعظم المصروفات العامة وضعت من أجل توسيع التوظيف الحكومي ومصاريف الرواتب. وقد أصبحت السلطة الفلسطينية "ملاذ التمويل الأخير" من أجل تغطية عدم الإيفاء بالتزامات مرافق فلسطينية ومؤسسات حكومية. وبلغ المصروف العام نتيجة لذلك إلى حوالي ٥٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. *ثالثا*، بينما توفر أسعار الصرف طريقة فعالة للتعامل مع الصدمات في الاقتصاد، فإن هذه الأداة غير متوفرة كما أن سياسة النقد خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية.

أما على صعيد المدى المتوسط، فيواجه اقتصاد الضفة الغربية وغزة الكثير من التحديات. *أولا*، إن ارتباط العمالة مع الاقتصاد الإسرائيلي لم يولد مكاسب كبيرة نظرا لغياب حركة "رأس المال" إلى الضفة الغربية وغزة، لكن ذلك رفع الأجور المحلية إلى ما يتجاوز المستويات الصحية. وبالتالي، يواجه الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة تكاليف إنتاج عالية مقابل قوة إنتاجية منخفضة والتي تنتقص على نحو كبير من قدرتها التنافسية.

ثانيا، حال غياب الامن السياسي والاستقرار دون تمكن اقتصاد الضفة الغربية وغزة من الاتصال بموارد اقتصادية واستثمارات من الدول المجاورة ومن الفلسطينيين في الخارج.

وينظر الى المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنه قابل للتغير ويفتقر بشكل كبير الى البنية التحتية والعناصر الكافية لجذب الاستثمار.

ثالثا، إن الصراع الذي اندلع مؤخرا في غزة وفي أجزاء من الضفة الغربية لا يساعد المستقبل الاقتصادي للضفة الغربية وغزة. وفي واقع الأمر، فإن حالة عدم الاستقرار الداخلي والمشاكل المتعلقة بالتمويل يهدد ان قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم. كما أن ذلك يهدد بإبطال أي تقدم قد أنجز حتى الآن في مجال الإصلاح المؤسساتي.

أما الضرر الأشد على الأعمال الفلسطينية فهو ناتج عن تحكم إسرائيل على إمكانية وصولها إلى الأسواق الإسرائيلية وأسواق خارجية أخرى. تشير الوقائع الدولية إلى أن الرفاهية الاقتصادية للدول الصغيرة تتعلق بمشاركة الدولة في الاقتصاد العالمي. ويعتمد الانتعاش الفلسطيني والنمو الانتاجي على المدى المتوسط بشكل حاسم على إنشاء علاقات تجارية أجنبية مستقرة وموثوق بها. إن نظام الإغلاقات يجعل من تحقيق ذلك أمرا صعبا للغاية، إن لم يكن مستحيلا.

النتائج والتوصيات الأساسية للمذكرة الاقتصادية

يعكس النمو الاقتصادي عبر الخمسة عشر عاما الماضية صورة قاتمة، حيث مستوى النمو السكاني عال ويفوق النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي خلال معظم هذه الفترة. وفي نظرة الى الامام، ما تزال التوقعات الاقتصادية غير مشجعة، وتعتمد بدرجة كبيرة على النتائج السياسية. وتتواجد لسوء الحظ إشارات حول تراجع في المكاسب الاقتصادية في النصف الثاني من التسعينيات، مما يحدث تآكلا في قدرة الضفة الغربية وغزة على خلق نمو اقتصادي حتى ولو تم تخفيف نظام الإغلاق الإسرائيلي.

أولا، لدى تحويل وجهة الاقتصاد أكثر نحو الداخل، جرى تفريغ قدراته الصناعية. فالاستهلاك بدل الصادرات كان وما زال المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي. وقد انخفض في الوقت ذاته تصدير العمالة رافقه في ذلك انخفاض ثابت بعائدات العمال من إسرائيل. دفع تصدير العمالة عبر التاريخ تصدير البضاعة إلى الهامش، وهو إلى جانب التدفق الملحوظ لتمويل المانحين على مر السنين، قد أخر عملية التصنيع الفلسطينية من خلال زيادة تكلفة العمالة والبضائع والخدمات المستهلكة محليا.

ثانيا، كشف الانتعاش الاقتصادي في فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ عن بعض نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد. فقد ظهرت قطاعات البناء والزراعة، إلى جانب الإدارة العامة، كمصادر أساسية للنمو الاقتصادي. بالرغم من أن التصنيع قد ساهم في الانتعاش، غير أن حصته من إجمالي الناتج المحلي زادت بشكل متواضع وبقيت دون مستواها لعام ١٩٩٥، ورافق ذلك تدهور في القدرة التنافسية لهذا القطاع على مدى العقد.

ثالثا، أظهرت التغييرات في أشكال التصدير والتوريد زيادة في التراجع الصناعي للاقتصاد الفلسطيني، وذلك لانتقالهما للبضائع من المستويات الأكثر انخفاضا في سلم التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، خسرت العديد من الأعمال أسواقا خارجية بسبب عدم تأكيد إرسالياتهم ووصولها في الوقت المحدد وازدياد تكاليف النقل نتيجة لنظام الإغلاق.

وأخيرا وليس آخرا، أجبرت الأزمة المالية السلطة الفلسطينية على الانفاق على "الاستقرار الاجتماعي" بدل أن تصرف على مجالات "النمو". وقد أدى هذا بالتالي إلى تدهور مناخ الأعمال وقلل من الاستثمارات، مما وضع معيقات إضافية على التـــأقلم المالي.

وبذلك، تشمل التحديات والأولويات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني الآتي:

* *الحاجة إلى الانتقال من تجارة "الصناعة مع أطراف أخرى" إلى تجارة "الصناعة الداخلية"، الأمر الذي يتطلب توزيعا أكثر حنكة للعمالة بحيث يرتكز على تخصص صناعي أضيق للشركات الفلسطينية*. إن توفير مدخلات متخصصة إلى الاقتصاد العالمي و "فروع التزويد" الخاصة به، يتطلب جداول زمنية لإرساليات قصيرة ومرحلية، وهذا أمر صعب في ظل نظام الإغلاق الحالي. ركزت الشركات الفلسطينية لغاية الآن وبشكل استثنائي على فروع التزويد في إسرائيل، وهو الهدف الأساسي لصادراتهم. ومن أجل التحرك قدما، على هذه الشركات أن تؤسس علاقات تجارية مباشرة مع بائعين بالمفرق في أنحاء العالم. إن الفوائد من علاقة مباشرة من شانها أن تكون مهمة، حيث يوفر البائعون بالمفرق في أنحاء العالم عادة مساعدة في تنظيم الإنتاج وإدارة الأنظمة التي يمكنها تحسين القدرة الإنتاجية والتنافسية للشركات الفلسطينية.

* *الحاجة إلى استثمار أجنبي ومحلي في تصنيع اكثر تقدما تكنولوجيا*. وهذا يعتمد على القدرة على استيراد مواد الخام. غير أن حاجة الشركات الفلسطينية للحفاظ على مخزونات كبيرة من مواد الخام المستوردة من أجل ضمان إنتاج سلس تجعلها غير قادرة على التنافس. فعلى سبيل المثال، تقوم الشركات العاملة في صناعة الأثاث الخشبي حاليا بالتصدير والاستيراد مرات قليلة في العام، مما يؤدي إلى وجود مخزونات كبيرة من مواد التزويد والمنتجات النهائية.

* *التنافس على مستوى ساحة اللعب*. بالرغم من أن موقع الشركات الفلسطينية داخل "الغلاف الجمركي" القائم مع إسرائيل يمكن أن يوحي بإمكانيتها على التنافس مع نظيراتها الإسرائيلية في الأسواق المحلية

والدولية، فإن النظام الأمني يضع الشركات الإسرائيلية وشركات أخرى في موقع أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر الشركات المحلية الصغيرة باستخدام تكنولوجيا بالية وقديمة، في حين يوجد للشركات الإسرائيلية التي تعمل في أسواق أكبر مدخلا للتكنولوجيا الحديثة والخبرة، وبالتالي فهي تتجه نحو التفوق على الضفة الغربية وغزة من ناحية أفضلية السعر والإنتاجية.

* *توسيع شركات قائمة من خلال التواصل مع اقتصاديات ذات ثقل.* لا يمكن للشركات العاملة في أسواق صغيرة النمو بدون إمكانية وصول سهلة إلى الأسواق الخارجية، مثلما هو الحال في اقتصاد الضفة الغربية وغزة، حيث أن معظم الشركات صغيرة ومملوكة من قبل العائلات.

بينما تسير فرص النمو بشكل متثاقل في غياب نظام إغلاق مخفف، تتعلق الخطوات اللاحقة الحاسمة بشكل رئيسي بالوضع السياسي. إن تطبيق اتفاق تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ حول الحركة والوصول هو خطوة أساسية أولى، يرافقه إعادة التفكير بالموازنة بين الأمن والتسهيل التجاري لمرافق المعبر الحدودي.

وهذا ينطبق أيضا على تطبيق بروتوكول باريس الذي يحكم نظام الجمارك والتجارة مع إسرائيل. وهذا ضروري للاقتصاد الفلسطيني، بالرغم من بعض أوجه الضعف في البنية الإسرائيلية لحماية التعرفة الجمركية (مثلا، مستويات حماية عالية للزراعة ما يرفع أسعار المنتجات).

ترتبط إجراءات أخرى على نحو ثابت أيضا بالوضع السياسي. فقطاع غزة، على سبيل المثال، هو منطقة اقتصادية مغلقة على مستوى سياسي، ولكن ليس على مستوى جغرافي. لنترك جانبا القضية الخلافية حول فتح الميناء والمطار، فإن أولوية رئيسية تكمن في تمكين استخدام معبر رفح للتصدير عبر مصر. وهذا يتطلب اتفاقيات مع الحكومة المصرية حول نظام عبور ونقل من رفح إلى شرقي ميناء بورسعيد أو العريش.

وبدورها، على السلطة الفلسطينية أن تستمر في إصلاحاتها في مجالات بالغة الأهمية باتجاه الحكم الرشيد ومناخ الأعمال. آخذين بالاعتبار حقيقة أن الأعمال الفلسطينية تتحمل تكاليف تجارية أكبر من نظرائها الإسرائيليين ومنافسين آخرين، يجب القيام بكافة الاجراءات لخفض تكاليف القيام بالأعمال.

على السلطة الفلسطينية أن تتخذ خطوات إضافية من أجل تعزيز قوانينها وأنظمتها، وتحسين آلياتها لحل الصراعات وتحسين نظامها القضائي.

وأخيرا، على السلطة الفلسطينية والجهات المانحة أن تحول تركيزها إلى نقل التكنولوجيا – وتعريفها العام الواسع الذي يشمل على أفكار، وأدوات، وممارسات إدارية، واستراتجيات تسويق جديدة وما شابهها – الى الشركات الفلسطينية من دول أخرى.

وفي نهاية المطاف، تعتمد القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية على مدى قدرتها في الحصول، والتكيف والاستخدام الناجع لمعدات جديدة في رأس المال والافكار

مكافحة انفلونزا الطيور في الضفة الغربية وغزة
مخاطر تفرضها التحديات

يشكل القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام وقطاع انتاج الدواجن بشكل خاص مصدر الدخل والغذاء الاكثر امنا للفلسطينيين حيث تعتمد الكثير من العائلات الفلسطينية – والفقيرة بالتحديد – على الدواجن التي تشكل مصدر البروتين الاهم لها، إذ أن ما يقرب من ٨٨٪ من مصادر البروتين الحيواني في النظام الغذائي لمواطني قطاع غزة يأتي من الدواجن.

وفيما يقف الوضع السياسي والامني المتوتر القائم عائقا امام أيه جهود لاحياء الاقتصاد الفلسطيني، فان من شأن انتشار فيروس انفلونزا الطيور في غزة وما قد يرافقه من تبعات ومخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية ان يزيد من تفاقم الاوضاع الهشة اصلا. ووفقا لبرنامج الغذاء العالمي، فان أي نقص في مصادر البروتين البديلة ذات التكلفة المعقولة من شأنه ان يؤدي الى مضاعفات خطرة في مجال التغذية سيما في اوساط الاطفال.

أجندة صعبة في موضوع انفلونزا الطيور

لدواع جغرافية ولوجستية (تفصيلها ادناه) وبسبب اختلاف مكامن الخطر الخاصة لكل منهما، يتوجب التعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة كمنطقتين منفصلتين من منظور كيفية التعاطي مع الادارة والسيطرة على انفلونزا الطيور في قطاع الدواجن.

تقع *الضفة الغربية* في منطقة المسارات الرئيسية لهجرة الطيور، مما يضع مناطق محددة في دائرة الخطر الجدي نحو انتقال وانتشار هذا الفيروس. و مع أنه لم تصدر أية تقارير عن أي انتشار للمرض حتى الآن، إلا ان السلطات الاسرائيلية اكتشفت حالة واحدة في منطقة قريبة من الحدود، وكانت هنالك حالة أخرى تم اكتشافها في مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية. ونتيجة لعدم تمتع السلطة الفلسطينية بالصلاحيات الكاملة في مناطق المراقبة أو حتى الموارد المالية الكافية للعمل بشكل فعال، لا يتوقع التقيد الكامل بمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية. وقد سجلت بعض عمليات قتل الطيور لكنها لم تكتمل. الى ذلك، تم القيام بعمليات مراقبة إكلينيكية في حدود معينة مع فحوصات للمضادات على نطاق محدود باستخدام الخدمات التي يوفرها معهد كيمرون للطب البيطري في إسرائيل.

أما في *غزة*، فان خطر وصول الفيروس عن طريق الطيور البرية يعتبر واضحا و جديا أيضا. فبالرغم من أنه لا يوجد أي فرصة لأي اتصال مباشر مع الناس، أو الحيوانات أو المواد في المنطقة الحدودية مع غزة، إلا ان هناك مزارع دواجن كثيرة قريبة من تلك المنطقة. وقد حصلت بعض عمليات المراقبة الاكلينكية إلى حد معين لكن لم تحصل أية اختبارات في المعامل.

بالرغم من وجود الرغبة في التعاون بين السلطات البيطرية الإسرائيلية والفلسطينية، إلا أن إجراءات السلامة الصارمة جدا على الجانب الإسرائيلي تجعل من الصعوبة بمكان على الجانب الفلسطيني أن يقوم بفحوصات ونتائج كافية.

الانتشار الأولي: ماذا بعد؟

منذ الانتشار الأول للفيروس في غزة في نهاية شهر آذار (مارس) ٢٠٠٦، تم اكتشاف والتأكد من ٨ حالات في مزارع دواجن وبط، بالإضافة إلى بعض الحالات المخبرية التي لم يتم التحقق منها. كما تم التخلص من ٤٠٠,٠٠٠ طير. وقد أكد خبراء منظمة الغذاء والزراعة أن إجراءات إدارة والتخلص من هذه الطيور تمت بشكل كامل طبقا للمعايير الدولية، بالرغم من المصاعب التي يفرضها الوضع الراهن.

ومع ذلك، فان أي انتشار للفيروس بشكل واسع في المستقبل القريب، خاصة في غزة، يمكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية، حيث سيتأثر بشكل مباشر الأشخاص

العاملون في مزارعهم الخاصة، ومن ثم الأطفال الذين سيعانون من نتائج نقص البروتين في نظامهم الغذائي.

لقد أرست السلطات في غزة مؤخرا بالتعاون مع المختبر الطبي المحلي آلية مؤقتة للحماية ضد انتشار الفيروس في صفوف البشر. لكن هناك حاجة ماسة لمساعدات إضافية في مجال التدريب وضمان توفير كميات كافية من مستلزمات الفحص والمواد القابلة للإتلاف.

وكمتابعة تسبق بدء عمليات إعادة تعبئة المزارع، يجب التحديد الواضح لسياسة مكافحة انفلونزا الطيور بين الحيوانات. يتوجب على هذه السياسة أن تتعامل مع قضية التطعيمات، آخذين بعين الاعتبار قدرات المؤسسات البيطرية لضمان عمليات التطعيم و تقليل انتشار الفيروس بين الدواجن، وبالتالي تقليص احتمالات نقل الفيروس إلى البشر.

ان قدرات السلطة الفلسطينية للتعامل مع خطر انفلونزا الطيور مقيدة بشكل كبير بسبب التعامل والموقف الدولي من التغييرات التي حصلت في الحكومة بشكل رئيسي. وبالرغم من هذا الوضع، فان التنسيق في موضوع مكافحة انفلونزا الطيور بين وزارتي الصحة والزراعة الفلسطينيتين والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية كانت فاعلة بشكل مثير للانتباه. وتمسك وزارة الصحة بزمام المبادرة – بالنظر إلى بنيتها التحتية الأكثر تطورا وقدرات مؤسسات الصحة العامة فيما تشرف وزارة الزراعة والمؤسسات البيطرية على العمليات الرئيسية على الأرض.

وتقوم اللجنة الوطنية لمكافحة انفلونزا الطيور – برئاسة وزارة الصحة – بدور ريادي في تنسيق الجهود الوطنية والدولية لمحاربة انفلونزا الطيور. وتقوم اللجنة أيضا بتنسيق تطوير وتواصل السياسات وإعداد تقارير التقييم والبروتوكولات والخطوط العامة، بالإضافة إلى إجراءات متابعة للقيام بالخطة الوطنية. وقد تم إعداد كتيبات وخطوط هاتف ساخنة للرد على التساؤلات في مواضيع الصحة العامة والحيوانية، لكن هناك حاجة إلى حملة أكثر قوة في مجال التوعية والاتصالات.

التحديات التي تواجه التعامل المستدام مع انفلونزا الطيور في الضفة الغربية وغزة

التحدي الرئيس في هذا الإطار سيكمن في عملية توفير استجابة فاعلة لاحتمال انتشار انفلونزا الطيور في ظل الظروف القائمة، بالإضافة إلى أهمية ضمان سرعة ومرونة التدخلات وفعالية التنسيق.

لا تتمتع وزارة الزراعة الفلسطينية بالقدرات الكافية لاحتواء أي انتشار لانفلونزا الطيور في مناطق الضفة الغربية وغزة. ويعود ذلك بشكل رئيس لنقص الموارد البشرية والمالية لتنفيذ النشاطات الكبيرة لمكافحة الفيروس. في حين يمكن وصف القدرات المؤسساتية لوزارة الصحة – كجزء من الاستجابة الفعالة لانفلونزا الطيور – بأنها أفضل، إلا أن الأزمة المالية الحالية وتداعيتها ما زالت تؤثر على الوضع.

إن عملية الاحتواء الناجح لانتشار هذا الفيروس يعتمد بشكل أساسي على عملية واسعة النطاق للتخلص من الطيور.ففي خلال عملية الانتشار الأولي، كانت عملية التخلص من الطيور ناجحة بشكل كامل. بالرغم من ذلك، فقد عانت السلطة الفلسطينية من خسارة جزئية في مصداقيتها بسبب عدم القدرة المبدئية على تعويض المزارعين عن خسارتهم الاقتصادية. وقد تم استعادة ثقة المزارعين بعد ان بادرت الحكومة الروسية مؤخرا بتمويل دعم السلطة الفلسطينية لاستكمال دفع التعويضات لمنتجي الدواجن بمبلغ يصل إلى ١,٧ مليون دولار أمريكي.

بالاضافة إلى ذلك، أعدت مؤسسات الأمم المتحدة فيما بينها وباشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مؤسسات اخرى مثل منظمة الغذاء والزراعة، منظمة الصحة العالمية، منظمة اليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي خطة تعتمد على توجه شامل يعالج قضايا الأمن الغذائي، ورقابة الصحة العامة والبيطرية، وإدارة المخاطر وأخيرا إعادة تأهيل قطاع الدواجن.

وفي إطار هذه الاستجابة المدعومة دوليا، قامت العديد من المنظمات بإجراء عمليات تقييم لتحديد المناطق التي تحتاج إلى مساعدة. وتضمنت هذه العمليات بعثة خبراء سريعة من قبل منظمة الصحة العالمية وبعثة تابعة لمنظمة الغذاء والزراعة للتعامل مع جوانب الصحة البيطرية.

هذا و قد قام البنك الاسلامي للتنمية بتمويل شراء معدات للمختبرات البيطرية التابعة لوزارة الزراعة. فيما وفرت الحكومة الروسية تعويضات نقدية. وتقوم منظمة الغذاء والزراعة ومنظمة الصحة العالمية باستخدام أموالها لمساعدة السلطة الفلسطينية في القيام بنشاطات بناء القدرات وتدريب الطواقم وتوفير الإرشاد في المجالات الفنية المتخصصة.

كما أجرى البنك الدولي تقييما سريعا بناء على استشارات مكثفة مع العديد

من منظمات الأمم المتحدة (بما فيها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الغذاء والزراعة، والأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من أجل توحيد الجهود. وكنتيجة تم إنشاء إطار ما بين مؤسسات الأمم المتحدة للاستجابة ومكافحة وباء انفلونزا الطيور، لكن بوجود تمويل متواضع لتنفيذ هذا الإطار.

ويشمل هذا الإطار موازنة بقيمة تصل إلى ما يقرب من ٣٠ مليون دولار أمريكي. وسيقوم البنك الدولي ضمن هذا الاطار بتوفير منحة بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي سيتم تنفيذها من خلال الوزارات الفلسطينية المعنية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة انفلونزا الطيور. إضافة إلى ذلك، سيقوم البنك بتوفير ٣ مليون دولار أمريكي من صندوق ائتمان مرفق مكافحة انفلونزا الطيور والانفلونزا البشرية في سبيل معالجة الاحتياجات الطارئة وسيتم تنفيذ ذلك بشكل مباشر عن طريق نظام الأمم المتحدة.

سيتم استخدام موارد البنك الدولي للحد من انتشار انفلونزا الطيور في البشر من خلال الإعداد والرقابة والاستجابة الأفضل، وتهدف هذه الموارد إلى المساهمة الجزئية في تعويض المزارعين.

أما خارج إطارخطة تمويل البنك الدولي، فهناك حاجة لاستثمارات متوسطة وطويلة المدى لإعادة بناء قطاع الدواجن وسلسلة من متطلبات انتاج الدواجن. وتوفر عملية بناء مخازن التبريد أداة مستدامة لمستوى أفضل من الأمن الغذائي، والسلامة الغذائية والدعم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تحديات طويلة الأمد تواجه قطاع الدواجن

يشير الخبراء الدوليين إلى الحاجة للتركيز على المدى البعيد في موضوع إعادة تأهيل قطاع الدواجن الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، يوصي خبراء منظمة الغذاء والزراعة بضرورة عمل السلطة الفلسطينية والجهات المانحة معا لتسهيل إنشاء صندوق الضمان أو التعويض للبدء في مشاريع التمويل صغيرة الحجم. الى جانب ضرورة تناول مسالة المساعدة الفنية في إدارة النوعية في إطار برامج الإقراض صغيرة الحجم.

وهناك حاجة ماسة وواضحة لتوفير موارد لدعم جهود السلطة الفلسطينية في تمويل عملية إدارة مراقبة وطنية شاملة وطويلة الأمد، ناهيك عن عملية التخلص من الطيور، وبرامج التعويض. وربما لن يستطيع إطار مؤسسات الأمم المتحدة أن يحتوي الأثر الإقليمي لأي انتشار لانفلونزا الطيور مما يستدعي تعاونا إقليميا أكبر في التعامل مع المخاطر الصحية العامة والاقتصادية.

الصور: لجنة محافظة غزة للحد من انفلونزا الطيور

التطورات الاقتصادية الجديدة

المُخْرَج الاقتصادي

تفترض البيانات الاقتصادية الحديثة من مختلف المصادر استمرار التباطؤ الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي بدأ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٥.

ويبرز ذلك في بيانات الواردات الفلسطينية من إسرائيل والصادرات إلى إسرائيل عبر الربع الأول من ٢٠٠٦؛ وبيانات كل من التشغيل الفلسطينية عبر الربع الأول من ٢٠٠٦؛ والقطاع البنكي عبر نهاية أيار؛ والبيانات المالية عبر نهاية نيسان؛ وبيانات السعر خلال حزيران ٢٠٠٦.

وفي نظرة نحو الأمام، تشير القيود المتواصلة على الحركة ما بين غزة والضفة الغربية، خاصة تلك القيود المفروضة على البضائع المتجهة من والى غزة عبر إسرائيل، وتعليق تحويل عائدات التخليص (تعرفة الواردات والضريبة التي تجمعها الجمارك الإسرائيلية لصالح السلطة الفلسطينية) من قبل حكومة إسرائيل والتقليصات في مساعدات المانحين، إضافة الى التقليصات المرجحة في عدد العمال الفلسطينيين حاملي تصاريح للعمل داخل إسرائيل، تشير جميعها الى تدهور اقتصادي اضافي. وكنتيجة لذلك، يتوقع أن يهبط الأداء الاقتصادي في العام ٢٠٠٦ الى مستويات شبيهة بتلك التي سادت خلال السنوات الأولى من الانتفاضة في قطاع غزة على وجه الخصوص.

في آذار(مارس) ٢٠٠٦، أجرى طاقم البنك الدولي تحليلا لتأثيرات عدد من الاجراءات قيد الاعتبارات الفاعلة في حينه (والتي تنفذ في الوقت الحالي) من قبل اسرائيل والدول المانحة على الاقتصاد الكلي الفلسطيني للعديد

ويتراجع و في ظل هذا السيناريو, إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد بنسبة ٢٧ بالمئة في عام ٢٠٠٦ فيما ينخفض الدخل الشخصي (إجمالي الدخل المستخدم الحقيقي لكل فرد) بنسبة ٣٠ بالمئة وبكلمات أخرى: انكماش لمدة عام من النشاطات الاقتصادية مساو لكساد عميق.

ان التراجعات الإضافية خلال العامين القادمين سترفع البطالة الى نسبة ٤٧ بالمئة والفقر الى ٧٤ بالمئة مع حلول العام ٢٠٠٨. بحلول العام ٢٠٠٨ سيصل التراجع التراكمي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ ١٩٩٩ الى ٥٥ بالمئة (الجدول ١).[١]

الجدول ١ – توقعات الاقتصاد الكلي ٢٠٠٥–٢٠٠٨

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار أمريكي)	٤,٠٤٤	٢,٩١٠	٢,٨٣٥	٢,٨٥١
معدل النمو الحقيقي	٪ ٦,٣	٪ ٢٤,٥-	٪ ٤,٣-	٪ ١,٠-
إجمالي الناتج المحلي للفرد (بالمليون دولار أمريكي)	١,١٥٢	٨٠٢	٧٥٤	٧٣٥
معدل النمو الحقيقي	٪ ٢,٧	٪ ٢٧,١-	٪ ٧,٤-	٪ ٤,٢-
إجمالي الدخل المستخدم (بالمليون دولار أمريكي)	١,٦٥٧	١,١٩٩	١,٠٨٩	١,٠٢٠
معدل النمو الحقيقي	٪ ٤,٣	٪ ٣٠,٠-	٪ ١٠,٨-	٪ ٨,٣-
معدل البطالة	٪ ٢٣	٪ ٤٠	٪ ٤٤	٪ ٤٧
معدل الفقر	٪ ٤٤	٪ ٦٧	٪ ٧٢	٪ ٧٤

توقعات طاقم البنك الدولي، آذار ٢٠٠٦. يقيس إجمالي الناتج المحلي النشاط الإنتاجي داخل الضفة الغربية وغزة. يقيس إجمالي الدخل المستخدم مجموع الدخل، بما فيه تحويلات العمال والمساعدات الخارجية، وتحويلات أخرى.

[١] لمزيد من المعلومات حول هذا السيناريو وفرضياته الضمنية، انظر "التحديث الاقتصادي والآفاق المتوقعة،" البنك الدولي، آذار ١٥، ٢٠٠٦ وتحديث الضفة الغربية وغزة، نيسان ٢٠٠٦. ولسوء الحظ، فهذا التراجع المقدر، في الحقيقة، يتبين انه متفاءل جدا مع ما يتوافر من حجم العمليات العسكرية في غزة وآثر انعدام قدرة السلطة الفلسطينية على دفع الرواتب لموظفي الحكومة، حيث ان البيانات من الربع الثاني أضحت متوفرة، وسيتم مراجعة توقعات البنك الدولي.

التجارة الخارجية

أثبتت التجارة اهميتها في الترويج للنمو الاقتصادي مرة تلو الأخرى، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للدول النامية الصغيرة. بالنسبة للضفة الغربية وغزة، فان التجارة الدولية مهمة ويتوقع لها أن تلعب دوراً اكبر حجما في المستقبل. مثلت الواردات من البضائع النهائية، والخدمات، والمعدات والمدخلات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج المحلي خلال الاعوام الستة الماضي، حوالي ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في حين أن صادرات البضائع والخدمات (لنفس الفترة الزمنية) مثلت ما بين ١٥٪ و٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومثل هذه الدرجة الكبيرة من الانفتاح لا تسير بدون مخاطر، مما ترك الضفة الغربية وغزة هشة أمام الاغلاقات الخارجية من قبل إسرائيل تحت البيئة الأمنية الراهنة — وعليه انقطع حبل النجاة الحيوي والضروري مع العالم الخارجي.

ولسوء حظ غايات التحليل الاقتصادي، لا يتم التسجيل التجارة بشكل جيد، حيث ان معظمها يتم ما بين الضفة الغربية وإسرائيل حيث لا توجد أية محطات جمركية لتسجيل كميات وقيمة البضائع التي عبرت (بخلاف التجارة ما بين غزة وإسرائيل التي يمكن إحصاءها). وبالرغم من ذلك، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي بتقدير مثل تلك التدفقات، ونحن نعتمد على بياناتهم للمساعدة في فهم تطورات التجارة منذ عام ١٩٩٨. ومع أن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي تغطي فقط التجارة الفلسطينية مع إسرائيل وليست المباشرة مع بقية أنحاء العالم، فان التجارة مع إسرائيل تمثل الجزء الأكبر من إجمالي التجارة الفلسطينية.[٢] إضافة الى ذلك، فان حصص مهمة من البضائع المستوردة من إسرائيل منشأها أصلا من دول ثالثة — "واردات غير مباشرة."

انعكس اثر الاغلاقات التي أعقبت اندلاع الانتفاضة في أيلول ٢٠٠٠، واستمرار تشديدها خلال صيف ٢٠٠٢، بشكل واضح في تقليص التجارة الفلسطينية مع إسرائيل. وقد هبطت نسبة البضائع الواردة، التي وصلت ذروتها في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ عند ١,٩ مليار شيكل إسرائيلي (ما يعادل من ٤٧٨ مليون دولار أميركي)، إلى ما دون مستوى المليار شيكل إسرائيلي (٢٠١ مليون دولار) في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢. ومنذ تلك الفترة، بقي نمو الواردات مستقرا وثابتا، حيث وصل الى ٢,٤ مليون شيكل إسرائيلي (٥٤٥ مليون دولار أمريكي) في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥. لكن حصل تراجع على القيمة لتصل عند حدود ٢,١ مليار شيكل (٤٥٦ مليون دولار اميركي) في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ — مما يشكل تراجع بنسبة ١١ بالمئة بالشيكل (١٦ بالمئة بالدولار الأميركي) — وذلك في دلالة على ضعف الطلب (الشكل ١).

شكل رقم ١: توريد البضائع من إسرائيل
(بما يعادل بالمليون دولار امريكي)

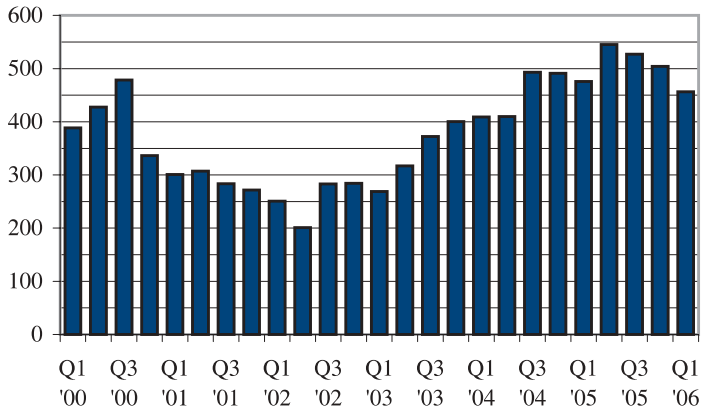

وسارت الأنماط في صادرات البضائع الى إسرائيل في نفس التوجه إلى حد كبير، لكن ضمن مستويات اقل بكثير. وتراجعت الصادرات، التي كانت تصل ما معدله ٣٢٥ مليون شيكل إسرائيلي (أي ما يعادل ٨٠ مليون دولار اميركي) ما قبل الانتفاضة عام ٢٠٠٠، بشكل ثابت خلال صيف عام ٢٠٠٢ قبل أن ترتد في النصف الثاني من تلك السنة وفي العام ٢٠٠٣ — لتصل فقط لأدنى نقطة لها في الربع الرابع من العام ٢٠٠٣ عند ٢٠٧ مليون شيكل (٤٧ مليون دولار اميركي). وفي موضوع الواردات، شهد العام ٢٠٠٤ نموا كبيرا — ما يزيد عن ٤٠ بالمئة مقارنة مع العام ٢٠٠٣. ومع وصول الذروة في الربع الثاني من العام ٢٠٠٥ عند ٣٧٤ مليون شيكل (٨٥ مليون دولار اميركي)، أوصل التراجع المتواصل في الارباع الثلاثة من السنة مستوى التصدير الى ٢٩١ مليون شيكل (٦٢ مليون دولار) في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ — مما يشكل هبوطاً بقيمة ٢٢ بالمئة (٢٧ بالمئة بالدولارات الأميركية) خلال ٩ اشهر. (الشكل ٢).

شكل رقم ٢: صادرات البضائع إلى إسرائيل
(بما يعادل بالمليون دولار امريكي)

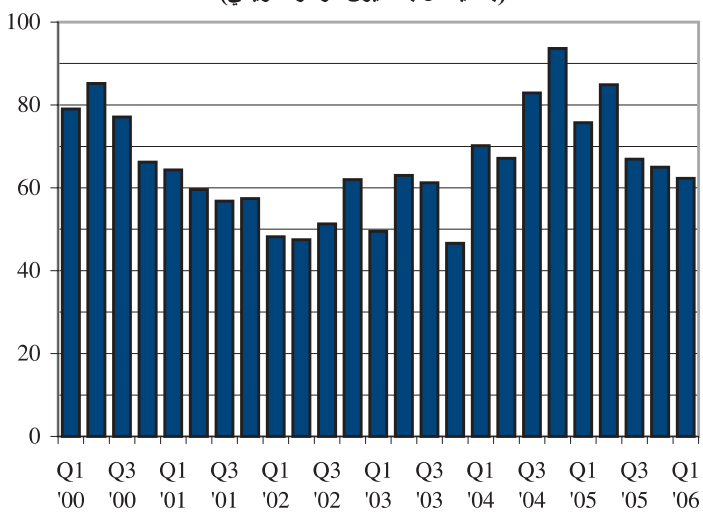

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات

[٢] في العام ٢٠٠٢، مثلت الصادرات من الضفة الغربية وغزة الى إسرائيل ٩٠٪ من الصادرات الكلية، في حين ان الواردات من او عبر إسرائيل وصلت الى ٩٨ بالمئة من مجموع الواردات الفلسطينية. (حوالي ٥٥٪ من هذه الواردات كانت بضائع إسرائيلية، مع البقية القادمة من دول ثالثة).

وهناك على الأقل ثلاثة عوامل يمكنها تفسير التراجع في الصادرات خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة: ادى ازدياد تكاليف المواصلات الناجمة عن الإغلاق الداخلي إلى جعل المنتجات الفلسطينية اقل تنافسية (انظر الشكل ١٤)؛ في مواجهة معيقات الإنتاج والشحن بسبب كل من الاغلاقات الداخلية والخارجية، انتقال المشترين الاجانب الى مصادر بديلة ذات مصداقية أعلى، كما أن المنتجين الفلسطينيين تحولوا الى أسواق الخدمات المحلية. ومع أن نظام الإغلاق تواصل في العام ٢٠٠٤، إلا إن إدارته أصبحت أكثر خبرة في التنبؤ مما شكل عاملاً مهماً في التعافي الاقتصادي لتلك السنوات. ومنذ تلك الفترة، تم تشديد الاغلاقات.

وفي نظرة الى المستقبل ، ستحدد درجة حرية الوصول إلى العالم الخارجي المسموح به من قبل السلطات الإسرائيلية – وعلى وجه التحديد إلى خارج غزة – مدى استمرار الهبوط في الصادرات الفلسطينية في الربع الثاني من العام ٢٠٠٥ والربع الأول من العام ٢٠٠٦ وفيما إذا كانت هناك إمكانية لعكس مستويات معدلات النمو في الصادرات الى ما كنت عليه ومن ثم المحافظة على تلك المستويات.

التشغيل والبطالة

فقد ما يقارب من ١٠٠ ألف عامل فلسطيني وظائفهم في إسرائيل منذ أيلول ٢٠٠٠ نتيجة للاغلاقات الخارجية. وبحسب بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فان ١٤٦ ألف فلسطيني (١١٦,٠٠٠ من الضفة الغربية وبضمنها القدس الشرقية و٣٠,٠٠٠ من غزة) كانوا يعملون في إسرائيل والمناطق الصناعية الإسرائيلية والمستوطنات خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. وعند أدنى نقطة له في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢، انخفض هذا العدد الى ٣٣,٠٠٠ قبل ارتداده في الربع التالي الى ٥٣,٠٠٠ عامل؛ ومنذ ذلك الوقت، فان عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات كان مستقرا نسبيا، وزاد (أو تراجع) هذا العدد مع مدى الإغلاق المفروض عشية الحوادث الارهابية المحددة. في الربع الثاني من العام ٢٠٠٥ وصل عدد هؤلاء العمال الى ذروة ٦٧,٠٠٠ عامل؛ مع الربع الأول من العام ٢٠٠٦ هبط الى ٦٠,٧٠٠ (جميعهم من الضفة الغربية وبضمنها القدس الشرقية). (الجدول ٢).[٣]

أدى تناقص عدد الوظائف في إسرائيل الى تراجع كبير وملحوظ في تحويلات العمال. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، وصلت التحويلات في الربع الثالث الى ما قيمته ٣٢١ مليون دولار اميركي. في الربع الأول من العام ٢٠٠٦، تم تحويل ١٠٥ مليون دولار اميركي – مما يشكل تراجع بقيمة ٦٧ بالمئة (انظر الشكل ٣) – إن التراجع الهام خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٥ قضى بشكل كلي على النمو في التحويلات في الربعين الأوليين: تحويلات الربع الثاني ٢٠٠٥ بغت ١١٣ مليون دولار اميركي (المستوى الأعلى خلال ٤ سنوات)؛ وتعتبر الزيادة في الربع الأول عام ٢٠٠٦ مدهشة نوعا ما مما يستوجب تركيز الانتباه عند توفر مزيد من البيانات.

شكل رقم ٣: تحويلات العمال من إسرائيل
(بما يعادل بالمليون دولار أمريكي)

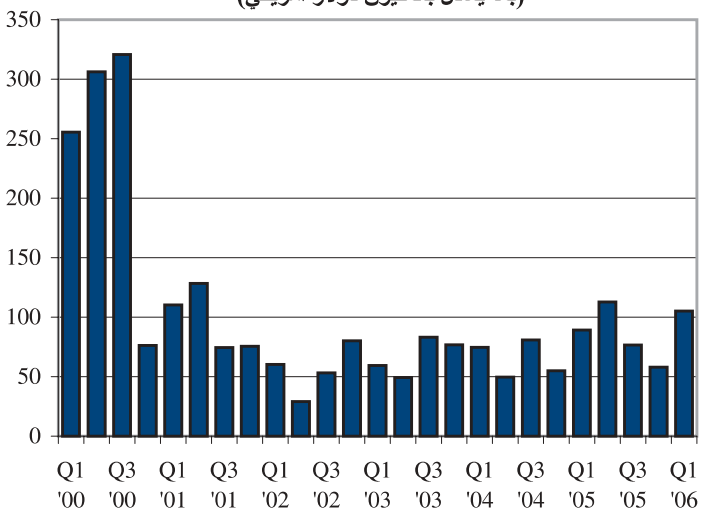

كان للتراجع إلى ما دون مستويات ما قبل الانتفاضة أثر كبير على مستوى دخل الأسر الفلسطينية؛ مثلت تحويلات العمال من إسرائيل حوالي ١٨ بالمئة من الدخول المستخدمة في العام ١٩٩٩. وبدوره، فان الدخل المنخفض ترجم نفسه في الانخفاض في الطلب على البضائع المحلية، ما يعني أيضا مستويات اقل من التشغيل المحلي في داخل الضفة الغربية وغزة.

وزاد من حدة الاثار السلبية لفقدان الوظائف في إسرائيل على التشغيل المحلي الصعوبات في القدرة على القيام بالأعمال التجارية في الضفة الغربية وغزة كنتيجة للاغلاقات الداخلية ومنع التجوال، خاصة في العام ٢٠٠٢، مما أدى الى الارتفاع الكبير في تكاليف التعاملات التجارية، وعمليات عرقلة دورات الإنتاج وفقدان المخرجات القابلة للفساد ومستويات متدنية من اقتصاد الكميات.

وفي ادنى مستوى له في الربع الثالث من العام ٢٠٠٢، توقف التشغيل المحلي عند ٣٨٧,٣٠٠ عامل– مما يشكل انخفاض بقيمة ٢٥ بالمئة من نسبته المسجلة في الربع الثالث للعام ٢٠٠٠ ما قبل الانتفاضة. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ انتعش التشغيل المحلي الى مستوى زاد فيه عدد الفلسطينيين الذين تم تشغيلهم داخل الضفة الغربية وغزة عن مستويات ما قبل الانتفاضة. وفي نفس الوقت، ارتفع عدد العاطلين عن العمل بشكل كبير من ٧٣,٦٠٠ عامل في الربع الثالث قبل الانتفاضة عام ٢٠٠٠ الى ٢١٠,٣٠٠ حاليا (انظر الجدول رقم ٢).

[٣] من بين ٦٠,٧٠٠ فان ما يقارب من النصف يحملون الهوية الإسرائيلية او الجوازات الأجنبية؛ يقدر البنك الدولي ان ٨٥٪ من حاملي الهوية الإسرائيلية يعيشون في القدس الشرقية. معدل عدد العمال في إسرائيل من الضفة الغربية وبضمنها القدس الشرقية يعتقد أنهم منقسمين بالتساوي ما بين أولئك الذين يحملون تصاريح عمل (يقدرون في حدود ١٥,٧٠٠ في الربع الأول من العام ٢٠٠٦) وأولئك الذين يعملون بشكل غير قانوني (العمال "السريين" الذين يقدر عددهم عند ١٤,٥٠٠).

في الربع الأول من العام ٢٠٠٦، بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية ٣٩٢,١٠٠ مقارنة مع ٣٥٧,٥٠٠ قبل الانتفاضة، أي بزيادة بنسبة ٩,٧ بالمئة. عند أدنى نقطة لها في الربع الثاني والثالث عام ٢٠٠٢، فقد انخفضت أعداد العمال الى ٢٨٢,٢٠٠ و٢٨٠,٩٠٠ على التوالي. ومع انه حصل نمو بشكل عام منذ تلك النقطة، إلا انه يمكن ملاحظة التغيرات الموسمية.

في داخل قطاع غزة، كان يعمل ١٥٦,٧٠٠ مواطن خلال الربع الثالث عام ٢٠٠٠. ومع الربع الثالث عام ٢٠٠٢، وهي أدنى نقطة خلال الانتفاضة، انخفض هذا الرقم الى ١٠٦,٥٠٠ عامل (هبوط بنسبة ٣٣ بالمئة). وبعد أربعة أرباع (عام واحد) من نمو تشغيل متواصل كان هناك ١٧٠,٩٠٠ غزي يعملون محليا قبل تسجيل التراجع خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٣ مما قلص رقم المستخدمين الى ١٦٣,٢٠٠ عامل.

ومنذ تلك الفترة، تأرجحت مستويات الوظائف داخل غزة (حيث هبطت الى ١٤٦,١٠٠ عام في الربع الثاني من ٢٠٠٤ بسبب التدهور الكبير في الوضع الأمني خلال تلك الفترة)، قبل استئناف المسار التصاعدي. وعند الربع الرابع من عام ٢٠٠٥، وصل التشغيل المحلي في قطاع غزة الى ١٨٧,٧٠٠ عامل ليعاود الهبوط ثانية الى ١٦٨,٢٠٠ في الربع الأول من العام ٢٠٠٦.

بالرغم من الزيادات الأخيرة في التشغيل، مضافا إليها النمو السكاني بنسبة تزيد عن ٤ بالمئة في العام، فان نسبة الاعتماد على الغير – مجموع السكان مقسما على عدد الأشخاص المستخدمين (العاملين)– ارتفعت بشكل كبير خلال فترة الانتفاضة.

وفيما كان الفرد العمال الواحد في الضفة الغربية يعيل ٤,٣ فردا في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، وصل عدد الافراد الذين يعيلهم الفرد العامل الواحد في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ إلى ٥,٦ فردا. أما في قطاع غزة، فقد ازدادات نسبة الاعتماد على الغير بشكل دراماتيكي من ٥,٩ خلال الربع الأخير قبل الانتفاضة الى ٨,٢.

وقد أدى النمو السكاني، والمستويات المتراجعة للفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية ونقص فرص العمل المحلية خلال العامين الأولين من الانتفاضة، الى زيادات دراماتيكية في البطالة ومعدلات البطالة. ورغم النمو الوظيفي خلال السنوات الأخيرة، يبقى العدد المطلق للبطالة بعيدا عن المستويات ما قبل الانتفاضة. (طبقا للتعريف الرسمي من قبل منظمة العمل الدولية، يتعين على بالشخص أن يسعى ويبحث فعليا عن فرصة عمل حتى يعتبر عاطلا عن العمل).

وصلت معدلات البطالة في الضفة الغربية ذروتها الى ٣١,٢ بالمئة في الربع الأول من العام ٢٠٠٣. خلال العامين التاليين، تأرجح المعدل ما بين ٢١ الى ٢٥ بالمئة، ليهبط دون خط ٢٠ بالمئة في الربع الثاني من العام ٢٠٠٥. واستمر هذا المستوى لوقت قصير حيث ارتفعت معدلات البطالة في النصف الثاني من العام، لتصل الى ٢١,٤ بالمئة في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ (الشكل ٤).

ولأن عدد كبير من العاطلين عن العمل توقفوا عن البحث عن العمل (ما يسمى بالعمال المحبطين)، فإنهم لا يعتبرون جزءا من قوة العمل وغير مشمولين بتعريف معايير منظمة العمل الدولية لمعدلات البطالة. وإذا ما جرى إحصاء مثل هؤلاء الأشخاص، فان "التعريف غير الرسمي" لمعدل البطالة للضفة الغربية خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٦ يصل إلى ٢٧,٢ بالمئة. (وصل هذا المعدل لأعلى مستوى له في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢، عند نسبة ٤٢,٤ بالمئة).

شكل رقم ٤: معدلات البطالية في الضفة الغربية

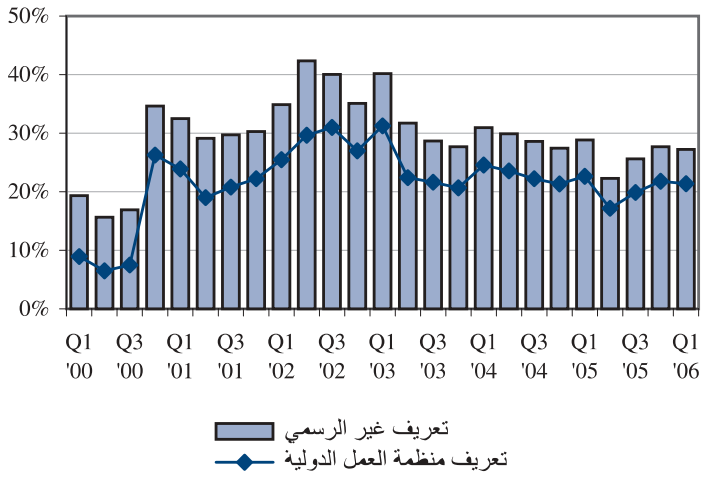

إن التركيز على عدد العاطلين وعدد "العمال المحبطين" بدلاً عن معدلات البطالة يظهر مدى ازدياد نسبة البطالة. من مجموع كلي يعادل ٩٥,٣٠٠ في الربع الثالث قبل الانتفاضة عام ٢٠٠٠ (٣٧,٩٠٠ عاطل عن العمل و٥٧,٤٠٠ محبط)، وصل العدد ذروته الى ٢٢٨,٧٠٠ في الربع الثاني عام ٢٠٠٢ (١٣١,٢٠٠ عاطلين؛ ٩٧,٥٠٠ محبطين).

بالرغم من نمو التشغيل الأخير (وتراجع معدلات البطالة)، بقيت أعداد العاطلين عن العمل عالية – وفي واقع الأمر، نما هذا العدد بشكل كبير في النصف الثاني من العام ٢٠٠٥. وفي الربع الأول من العام ٢٠٠٦، كان هناك ١٢٢,٩٠٠ عاملا عاطلا عن العمل فيما توقف ٤٦,٣٠٠ اخرين عن البحث عن العمل "تعريف غير رسمي لمستوى البطالة البالغ" ١٦٩,٢٠٠ (الجدول ٢ والشكل ٥).

شكل رقم ٥: البطالة في الضفة الغربية
(الالاف الشخاص)

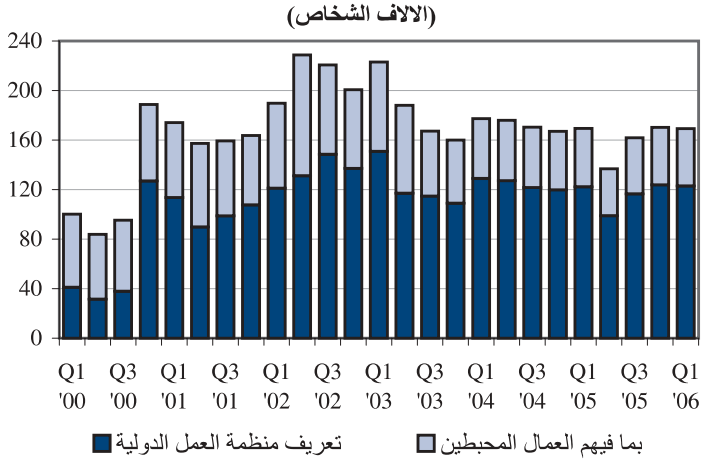

في غزة، ارتفعت معدلات البطالة في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ الى ٣٤,١ بالمئة (٨٧,٤٠٠ فردا). وأعقب ذلك ستة أرباع متعاقبة من البطالة المتناقصة، بحسب المعدلات والأرقام المطلقة. (شهد الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ أعلى رقم من البطالة في غزة — ٩٦,٦٠٠ — ومعدل بطالة قريب من النسبة القياسية ٣٩,٧ بالمئة). قبل الانتفاضة، كان معدل البطالة في غزة ١٥,٥ بالمئة (٣٥,٧٠٠ فردا). (الشكل رقم ٦).

إن عملية إدراج العمال المحبطين تنتج تعريف مخفف لمعدلات البطالة البالغة ٣٩,٦ بالمئة في غزة خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٦؛ وطبقا لهذا التعريف، ارتفع عدد العاطلين عن العمل من ٨٧,٤٠٠ الى ١١١,٢٠٠. وكما ذكر أعلاه، فان مثل تلك الأرقام هي اقل قليلا من ١١٥,١٠٠ في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ وتقترب من مستويات الذروة المسجلة خلال أول عامين من الانتفاضة (الشكل ٧).

شكل رقم ٦: معدلات البطالة في قطاع غزة

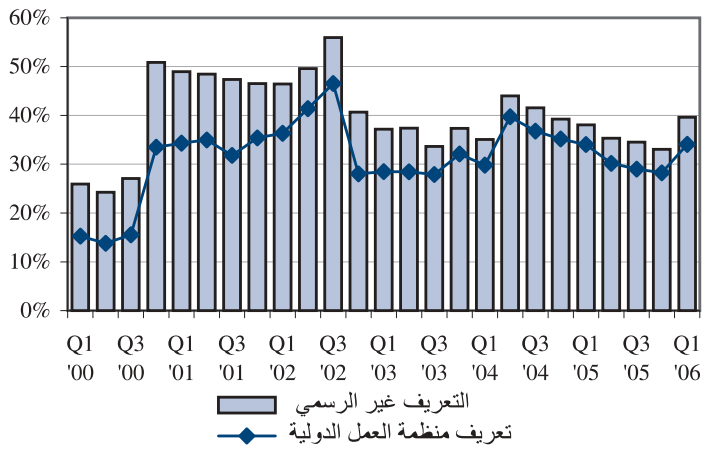

شكل رقم ٧: البطالة في قطاع غزة
(الالاف الأشخاص)

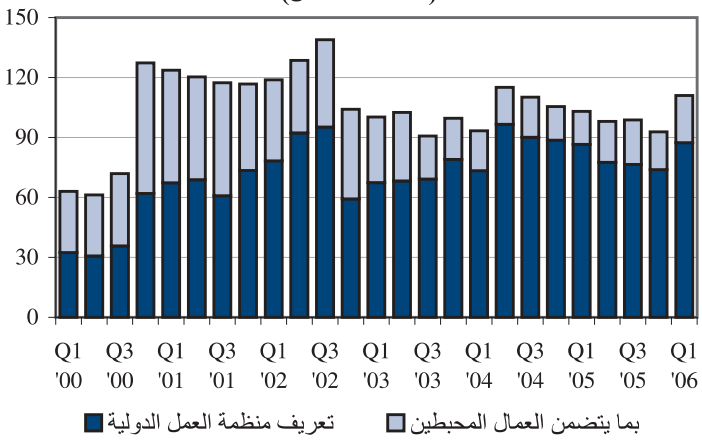

الجدول ٢ — عدد الفلسطينيين العاملين والعاطلين عن العمل (بالآلاف)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	المعدلات السنوية						
	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
التشغيل															
العمل في الضفة الغربية	٣٤٩	٣٦٧	٣٧١	٣٩٤	٣٥٩	٤١٢	٤٠٥	٣٨٤	٣٩٢	٣٣٤	٣١٠	٢٩٧	٣٤٣	٣٧٠	٣٩٠
العمل في غزة	١٦٧	١٤٦	١٥٤	١٦٣	١٦٧	١٧٧	١٨٦	١٨٨	١٦٨	١٤٥	١٢٥	١٢٨	١٦٦	١٥٧	١٨٠
العمل في إسرائيل — من الضفة الغربية	٤٧	٤٥	٥٣	٤٨	٦٠	٦٥	٦٤	٦٠	٦٠	٩٤	٦٧	٤٥	٤٩	٤٨	٦٢
العمل في إسرائيل – من قطاع غزة	٦	٠	١	١	٠	٢	١	٠	١	٢٢	٢	٣	٥	٢	١
التشغيل الكلي	**٥٦٩**	**٥٥٩**	**٥٨١**	**٦٠٥**	**٥٨٦**	**٦٥٦**	**٦٥٧**	**٦٣٢**	**٦٢١**	**٥٩٥**	**٥٠٥**	**٤٧٤**	**٥٦٥**	**٥٧٨**	**٦٣٣**
البطاله (منظمة العمل الدولية)	**٢٠٢**	**٢٢٤**	**٢١٢**	**٢٠٨**	**٢٠٩**	**١٧٦**	**١٩٣**	**١٩٨**	**٢١٠**	**١٠٠**	**١٧٠**	**٢١٦**	**١٩٤**	**٢١٢**	**١٩٤**
العمال مثبطي العزم	٦٨	٦٧	٦٩	٦٤	٦٤	٥٨	٦٨	٦٥	٧٠	٩٨	١١٣	١١٧	٨٩	٦٧	٦٤
مجموع العاطلين ومثبطي العزم	٢٧١	٢٩١	٢٨١	٢٧٢	٢٧٢	٢٣٥	٢٦١	٢٦٣	٢٨٠	١٩٨	٢٨٣	٣٣٣	٢٨٣	٢٧٩	٢٥٨
نسب الاعتماد على الغير															
الضفة الغربية	٥,٧	٥,٦	٥,٤	٥,٣	٥,٦	٥	٥,١	٥,٤	٥,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٣	٥,٧	٥,٥	٥,٢
قطاع غزة	٧,٦	٩,١	٨,٧	٨,٣	٨,٢	٧,٧	٧,٤	٧,٥	٨,٢	٦,٦	٩,١	٩,٣	٧,٥	٨,٤	٧,٧

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. ملاحظة: بيانات التشغيل للعمال في إسرائيل تتضمن المستوطنات الإسرائيلية والمناطق الصناعية. تتضمن بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية. المعدلات السنوية هي المعدلات للأرباع الأربعة خلال تلك السنة. بسبب الأخطاء المقدرة، فان المجاميع قد لا تساوي مجموع المكونات.

يمثل التشغيل مقابل راتب حوالي ٥٥ من إجمالي التشغيل في الضفة الغربية وثلثي التشغيل الكلي في غزة – أبقت هذه النسب على استقرارها نسبيا منذ اندلاع الانتفاضة.[٤]

وفي الفترة ما قبل الانتفاضة، ارتفعت الرواتب الاسمية بشكل ثابت. ومع النمو الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني منذ صيف ٢٠٠٣ لغاية صيف ٢٠٠٥، ارتفعت مرة أخرى الرواتب اليومية (انظر الشكل ٨). ومع الربع الأول من العام ٢٠٠٦، كان معدل الأجر الذي يتلقاه العاملون في الضفة الغربية ٧٣,٣ شيكل (يعادل ١٥,٧٣ دولار اميركي)؛ وفي قطاع غزة ، كان معدل الأجر اليومي متوقفا عند ٦٦,٦ شيكل (ما يعادل ١٤,٢٩ دولار اميركي)؛ وبالمقارنة، فان العاملين بأجر في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية حصلوا على معدل ١٢٩,١ شيكل (ما يعادل ٢٧,٧٠ دولار اميركي) يوميا.[٥]

شكل رقم ٨: معدل الأجور اليومية
(شيكل اسرائيلي جديد)

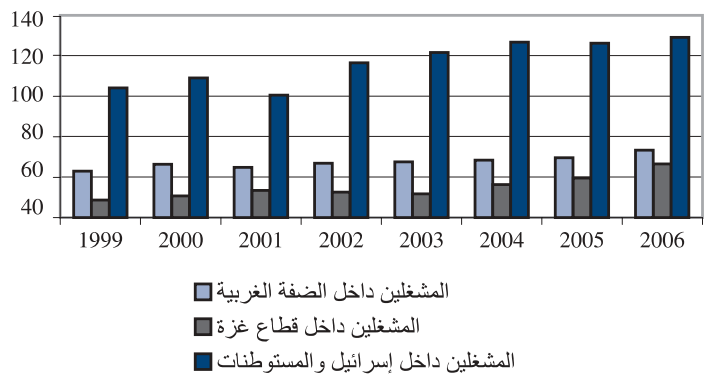

واتسمت معدلات الأجور في ٢٠٠١ و٢٠٠٢ والنصف الأول من ٢٠٠٣ بوضوح أقل، حيث تبنى العاملون مزيج من الاستراتيجيات للتأقلم مع هبوط الطلب الذي لوحظ خلال تلك الفترة. وقام بعض المشغلين بخفض الأجر في المحاولة للحفاظ على عمل لعمالهم – وفي الحقيقة كانت تلك محاولة للمشاركة في الألم.

لكن الأكثرية قلصت التشغيل. انخفض عدد العمال بالاجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية ما بين الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ والربع الرابع عام ٢٠٠٠، بحوالي ٢٨,٥٠٠؛ وخلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٢، فقد ٢٧,٩٠٠ عاملا بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية أعمالهم – مما شكل تراجع بنسبة ٤٨ بالمئة من الربع الأخير قبل الانتفاضة عندما كان ١١٧,٦٠٠ عاملا يعملون بأجر مدفوع بشكل منتظم.

في غزة، كانت التقليصات مافجئة اكثر: ففي حين كان هنالك ٤٣,٠٠٠ عامل بأجر منتظم في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، هبط الرقم الى ٢٢,٦٠٠ في الربع الرابع من العام ٢٠٠٠؛ كان هناك ٢,٩٠٠ عاملا أضافيا بدون أجر منتظم في القطاع الخاص في الربع الثالث من العام ٢٠٠٢ – مما شكل تراجعا بقيمة ٥٩ بالمئة.

وفي غالب الاحيان كان اول العمال المسرحين هم من فئة العمال الاقل مهارة (يتلقون راتبا اقل)، أو عمال ذوي خبرة اقل (عادة ما يدفع لهم أقل نتيجة لوقت أقل في العمل). وعليه ، فان معدل الأجر اليومي الذي حصل عليه أولئك الذين واصلوا العمل قد يزيد بشكل فعلي من الربع الواحد الى الآخر.

إن التركيز على بيانات معدل الأجر لجميع المستخدمين بالأجر قد يكون مؤشرا مضللا لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار ما يعرف بـــ "الأثر المركب" – اثر التغيرات في عدد الأشخاص الذين يعملون، أو التغيرات في توزيع اجر التشغيل بحسب القطاع (على سبيل المثال، يتلقى العمال في القطاع الزراعي رواتب اقل من العمال في مجال التصنيع)، أو من ناحية نوع المشغل (السلطة الفلسطينية بالمقارنة مع القطاع الخاص على سبيل المثال؛ انظر الأشكال ٩ و١٠).

شكل رقم ٩: معدل الأجور اليومية في الضفة الغربية
(شيكل اسرائيلي جديد)

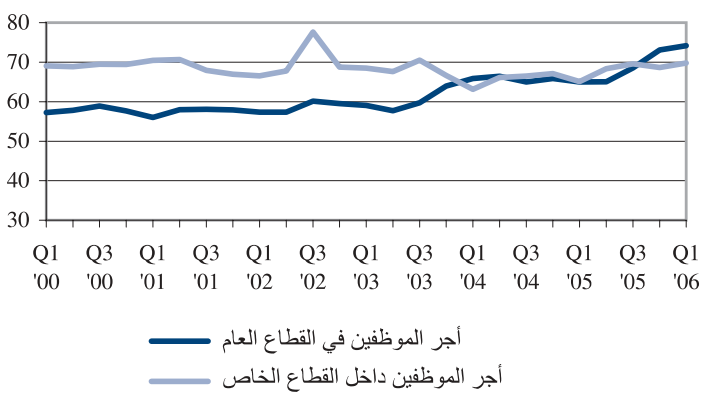

[٤] الأشكال الثلاثة الأخرى من التشغيل (تحلل من ناحية الوضع) هي "القائم بالتشغيل" الذي يمثل حوالي ٥ بالمئة من إجمالي التشغيل في الضفة الغربية و٣ بالمئة في غزة؛ "التشغيل الذاتي" الذي يصل تقريبا الى ٢٨ بالمئة في الضفة الغربية و٢٣ بالمئة في قطاع غزة؛ و"عضو الأسرى غير مدفوع الأجر" الذي يشكل حوالي ١١ بالمئة من التشغيل في الضفة الغربية و٩ بالمئة في غزة. تقريبا ٧٠ بالمئة من أعضاء الأسر غير مدفوعي الأجر منخرطين في العمل الزراعي (بالنسبة للنساء تقريبا ٩٠ بالمئة)؛ وتقريبا ٢٠ بالمئة يعملون في التجارة (مثل متجر أين الأسرة او مكان التصليح). والبقية موزعة بين القطاعات الاقتصادية المتبقية.

[٥] لآن "المعدل البسيط" قد يتأثر بشكل قوي بالقيم الكبرى او المتطرفة ("المختلفين")، يستخدم هذا القسم وسيط مرتب نسبته ٩٥ بالمئة حتى يتسنى التقليل من الأثر. ان ٢-١/٢ بالمئة العلوي و ٢-١/٢ بالمئة السفلي من البيانات هي مستبعدة (وعليه إزالة أكثر الاستجابات المتطرفة، التي في بعض الحالات هي نتاج الإدخال الخاطيء للبيانات)، و ٩٥ بالمئة المتبقية من المشاهدات يتم اتخاذ معدلها.

شكل رقم ١٠: معدل الأجور اليومية في قطاع غزة
(شيكل اسرائيلي جديد)

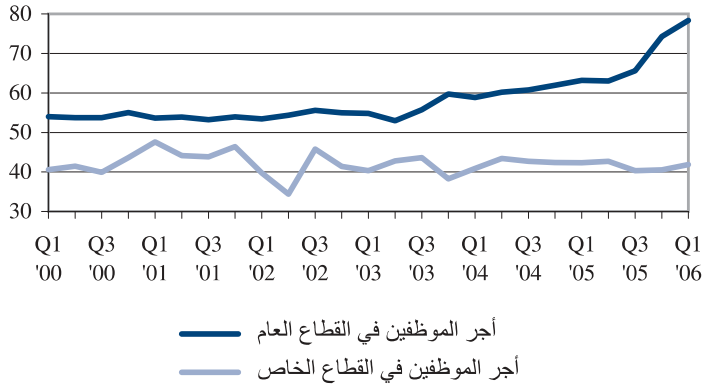

وينطبق هذا على وجه التحديد في غزة حيث لا يوجد هناك فقط زيادة كبيرة في التشغيل في السلطة الفلسطينية (التي حدثت في الضفة الغربية أيضا) لكن هناك أيضا فارقا كبيرا ما بين الاجور التي تدفعها السلطة الفلسطينية للموظفين في مؤسساتها واجور القطاع الخاص.[٦]

لهذا، وبالنظر الى نسبة معدل الأجر الكلي في غزة، هناك عدم وضوح حول ديناميكيتان مختلفتين كليا.

بالنسبة للعاملين الاجرين الذين واصلوا العمل، كان الأثر في زيادة نسب الاعتماد على الغير خلال فترة الانتفاضة (بما في ذلك الالتزام الفلسطينيين العاملين باعالة أعداد اكبر من أفراد الأسرة الممتدة) ازداد تفاقما مع التراجع في معدل الأجور الحقيقي خلال معظم فترات المرحلة. وقد أدى التضخم إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية لأجور العاملين في القطاع الخاص مع ان أجورهم الاسمية بقيت ثابتة تقريبا، بينما عملت الزيادة في أجور القطاع العام على مر العامين الماضيين على تعويض أثر التضخم.

في الضفة الغربية، تراجعت الأجور الحقيقية في القطاع الخاص الى ١٨,٥ بالمئة منذ الربع الرابع من العام ٢٠٠٠ في حين ازدادت معدلات أجور القطاع العام بنحو ٤,٣ بالمئة (الشكل ١١). اما في غزة، فانخفض في القطاع الخاص بنسبة ١٥,١ بالمئة مقابل زيادة قدرها ٢٥,٩ بالمئة من اجر المستخدمين في القطاع العام . (الشكل ١٢).

شكل رقم ١١: مؤشرات الاجور الحقيقية في الضفة الغربية
(الربع الرابع ٢٠٠٠=١٠٠)

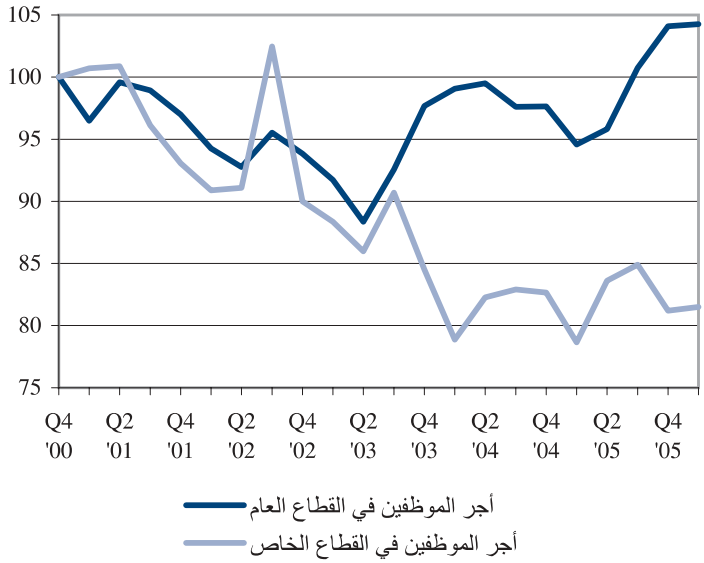

شكل رقم ١٢: مؤشرات الأجور الحقيقية في قطاع غزة
(الربع الرابع ٢٠٠٠=١٠٠)

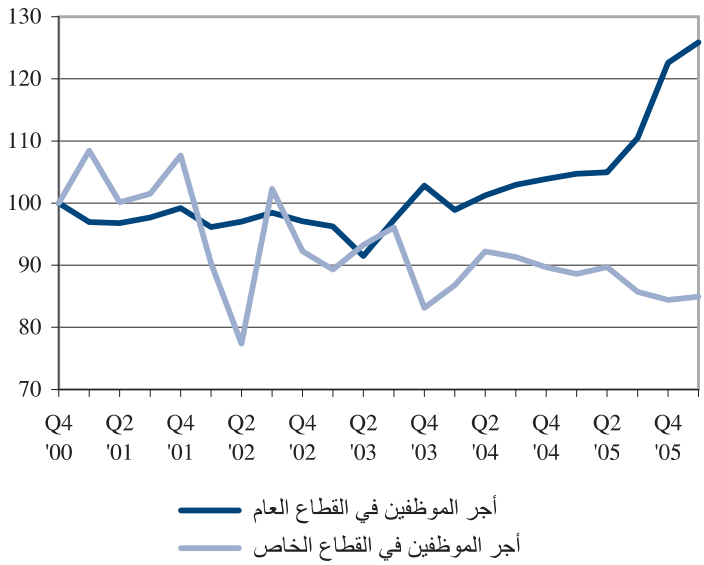

[٦] في الضفة الغربية، كان معدل الأجر اليومي لمستخدمي السلطة الفلسطينية تقريبا ١١ شيكل اقل من معدل الأجر للقطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٣. بالنسبة للعامين الآخرين، كان بالتقريب متساويا. وفي الربع الرابع من العام ٢٠٠٥، ظهرت فجوة لصالح مستخدمي السلطة الفلسطينية، بأجر يومي وصل الى ٤,٤ شيكل أعلى من العاملين في القطاع الخاص؛ وتواصل هذا الانتشار في الربع الأول من العام ٢٠٠٦. في غزة، كان معدل الأجر اليومي في السلطة الفلسطينية ١٢ شيكل أعلى من معدل القطاع الخاص في الربع الثالث من العام ٢٠٠٣. وبدءا من الربع الرابع في العام ٢٠٠٣ كان الفارق بين أجر السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص قد أخذ بالاتساع، الى حين وصل ٣٣,٨ شيكل في الربع الرابع من العام ٢٠٠٥ و٣٦,٥ شيكل في الربع الأول من العام ٢٠٠٦. زاد الأجر اليوم في السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل عام عن أجور السلطة الفلسطينية في غزة بحوالي ٤ شيكل خلال الأعوام الست الماضية، مع ان هذا الانتشار ضاق – وبعدها انعكس – في العام ٢٠٠٥. مع الربع الرابع من العام ٢٠٠٥ تلقى مستخدمي السلطة الفلسطينية بأجر ما معدله ١,٢ شيكل أكثر من نظرائهم في الضفة الغربية؛ وفي الربع الأول من العام ٢٠٠٦، اتسع الانتشار أكثر الى ٤,٢ شيكل إسرائيلي.

الأسعار والتضخم

ارتفعت أسعار المستهلك (تم قياسها بالشيكل الإسرائيلي الجديد) في كل من الضفة الغربية وغزة في العام ٢٠٠٥ بحوالي ٢,٩ بالمئة في الضفة الغربية و١,٢ بالمئة في غزة. وهذا لا يمثل أي تغيير من معدل التضخم في العام ٢٠٠٤ في الضفة الغربية (أيضا ٢,٩ بالمئة) إنما تراجع من نسبة ٣,٢ بالمئة التي سجلت في العام ٢٠٠٤ في غزة.

خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٦، كانت معدلات تضخم سعر المستهلك في الضفة الغربية وغزة متطابقة (٤,٢ بالمئة في الضفة الغربية و٤,١ بالمئة في غزة، مقارنة مع فترة كانون ثاني – حزيران من العام ٢٠٠٥). وبالرغم من ذلك، كانت هذه زيادات كبيرة مقارنة مع معدلات السنة الكاملة في العام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وبخاصة في غزة (الشكل ١٣).

شكل رقم ١٣: تضخم اسعار المستهلك
معدل التغيير من العام المنصرم

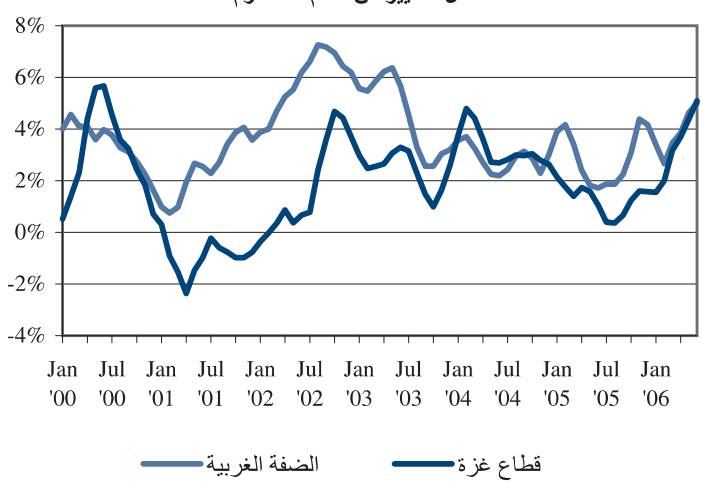

شهدت المشروبات والتبغ الزيادة الأعلى في مؤشر أسعار المستهلك الكلي للعام ٢٠٠٥ في الضفة الغربية (٥,٧ بالمئة)، والبضائع المتنوعة والخدمات (٤,١ بالمئة)، والإسكان (٤,٠ بالمئة). وهذا هو العام الأول منذ الانتفاضة الذي لا يسجل فيها مؤشر أسعار النقل والاتصالات المعدلات الأعلى المساهمة في تضخم أسعار المستهلك في الضفة الغربية. في العام ٢٠٠٤، كان هذا البند قد ارتفع الى ٥,٦ بالمئة؛ وفي ٢٠٠٢ ارتفع الى ٢١,٩ بالمئة بشكل اكبر على أثر الإغلاق الداخلي (انظر للأسفل).

بالنسبة للأشهر الست الأولى من العام ٢٠٠٦، تسارعت ثانية تكاليف النقل والاتصالات الى ارتفاع بنسبة ٦,١ بالمئة مقارنة مع الأشهر الست الأولى من العام الماضي. (يعود السبب الاهم وراء هذا الارتفاع في هذه السنة حتى الان الى ارتفاع الأسعار العالمية على البنزين). وتبقى البضائع المتنوعة والخدمات المؤشرات الأعلى في العام ٢٠٠٦ (٧,٧ بالمئة)، والمشروبات والدخان (٦,١ بالمئة)، والطعام (٤,٣ بالمئة) مقارنة مع كانون ثاني – حزيران من العام ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٤، مثل مؤشر الغذاء في غزة الزيادة الكبرى الثانية وسط مكونات مؤشرات أسعار المستهلك، حيث ارتفعت إلى ٤,٨ بالمئة (مقارنة مع زيادة قدرها ٣,٥ بالمئة في العام ٢٠٠٣). واستقرت تكاليف الغذاء في العام ٢٠٠٥، حيث زادت بنحو ٠,٥ بالمئة فقط فوق المستوى لعام ٢٠٠٤. وجاء الإسكان والمشروبات والتبغ بأعلى النسب خلال العام الماضي؛ حيث ارتفعت هذه البنود بنحو ٥,٠ بالمئة. ارتفعت أسعار المستهلك للنقل والاتصالات الى ٢,٨ بالمئة، وهو السعر الذي كان تقريبا نصف ما تم تسجيله في العام ٢٠٠٤ عندما قاد هذا المكون الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك في غزة، الذي ارتفع بنحو ٥,٧ بالمئة. وهكذا، وخلال العام ٢٠٠٦ لغاية الآن، كانت أسعار النقل والاتصالات والطعام الرائدة حيث ارتفع كلاهما الى ٦,٤ بالمئة مقارنة مع الأشهر الست الماضية من العام ٢٠٠٥.

ولأن الكثير مما استهلك في الضفة الغربية وغزة هي بضائع مستوردة، فان التغيرات في أسعار صرف الشيكل بالدولار قد يؤثر على الأسعار محليا. على سبيل المثال، فان انخفاض قيمة الشيكل الإسرائيلي في العام ٢٠٠١ وبداية العام ٢٠٠٢ (على وجه التحديد أقوى في فترة تشرين الثاني ٢٠٠١ ونيسان ٢٠٠٢؛ يمثل انخفاض القيمة كحركة لأعلى في الشكل ١٤) والتقدير الناتج (بخاصة في فترة شباط – تموز ٢٠٠٣؛ ينظر إليه كحركة لأسفل في الشكل) تتطابق مع فترة تسارع زيادة التضخم خلال ٢٠٠٢ وتباطؤه في العام ٢٠٠٣.

شكل رقم ١٤: الشيكل الاسرائيلي الجديد - الدولار ألامريكي
سعر الصرف
(المعدل الشهري)

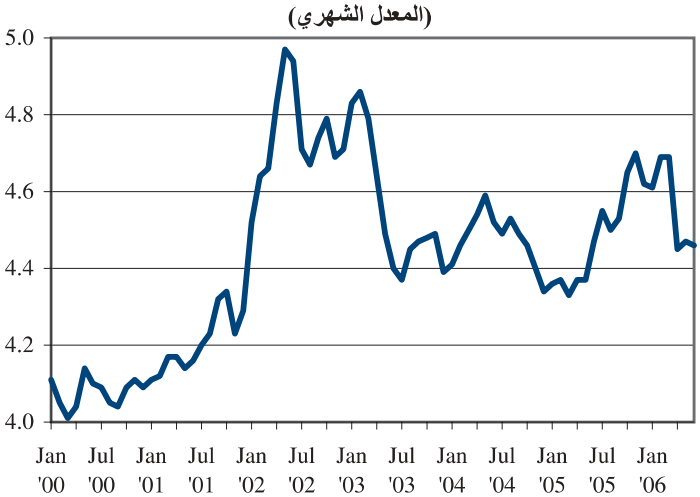

في الفترة ما بين كانون أول ٢٠٠٠ وكانون أول ٢٠٠١، فقد الشيكل ٤,٩ بالمئة من قيمته ارتباطا مع الدولار الأميركي؛ وازدادت قيمة الشيكل ضعفا في الفترة ما بين كانون أول ٢٠٠١ لغاية أيار ٢٠٠٢ بما نسبته ١٥,٩ بالمئة إضافية. وكنتيجة لذلك، ارتفعت أسعار البضائع المستوردة الى إسرائيل من الخارج – وبالامتداد الى الضفة الغربية وغزة – عند التعامل بالشيكل. وبنفس الطريقة، فان مؤشر أسعار المستهلك (الذي تم قياسه أيضا بالشيكل) قد ارتفع، ليس فقط لأن سلة السوق لمؤشر أسعار المستهلك تحتوي على عدد من البضائع المستوردة، ولكن بعض الخدمات غير المتداولة تجاريا المسعرة بالدولار (مثل الكثير من الإيجارات ورسوم التعليم).

وفي ظل شيكل مرتفع الثمن – من شباط ٢٠٠٣ الى كانون أول ٢٠٠٣، تعزز الشيكل بنسبة ٩,٧ بالمئة في مقابل الدولار (١١,٧ بالمئة منذ المرحلة الأضعف للشيكل في أيار ٢٠٠٢) – أصبحت الواردات اقل كلفة والى المدى الذي يمرر فيه المستوردين هذه التقليصات الى المستهلكين في مواجهة زيادة هوامش أرباحهم، فان التضخم المقاس بالشيكل قد انخفض.

خلال العام ٢٠٠٤، في البداية، ضعف الشيكل في مواجهة الدولار، حيث انخفضت قيمته بنحو ٤,٦ بالمئة خلال شهر أيار وبعدها تعزز مع نهاية العام، حيث ربح الشيكل ١,٢ بالمئة. وخلال النصف الاول من العام ٢٠٠٥، استقرت قيمة الشيكل مقابل الدولار مرة اخرى لدرجة كبيرة قبل ان يضعف مجددا، حيث خسر ٦,٥ بالمئة منذ كانون أول ٢٠٠٤ الى كانون أول ٢٠٠٥. وبالنسبة للأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٦ كان سعر صرف الشيكل بالدولار مستقرا لدرجة كبيرة حيث زادت قيمته في نيسان الى ٤,٤٥ بالمئة وبقيت تقريبا عند ذلك المستوى، حيث أغلق عند ٤,٤٦. ولو لم يتماسك ذلك السعر، وفي ظل تسارع انخفاض الشيكل الجديد، فان قدرات التضخم في الضفة الغربية وغزة قد يتوقع لها ان ترتفع أيضا.

وكما يؤشر الشكل ١٣، هناك درجة من الانتظام والموسمية في نموذج ارتفاع السعر خلال العام.

تظهر أسعار الغذاء بشكل عام آثار موسمية قوية، التي وصلت ذروتها خلال الربع الأول أعقبها تراجعات في الربع الثاني والثالث قبل ان ترتفع بشكل معتدل في الربع الأخير من العام – وهو نموذج مرجح أن يتواصل خلال العام ٢٠٠٦. على مدار العام ٢٠٠٥، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء بنحو ٢,٧ بالمئة في الضفة الغربية و٠,٥ بالمئة في غزة؛ وبمقارنة كانون الثاني – حزيران من العام ٢٠٠٦ مع الأشهر الست الأولى من العام ٢٠٠٥، ارتفعت أسعار الغذاء بنحو ٤,٣ بالمئة في الضفة الغربية و٦,٤ بالمئة في غزة (الشكل ١٥).

شكل رقم ١٥: تضخم أسعار الغذاء
معدل التغيير من العام المنصرم

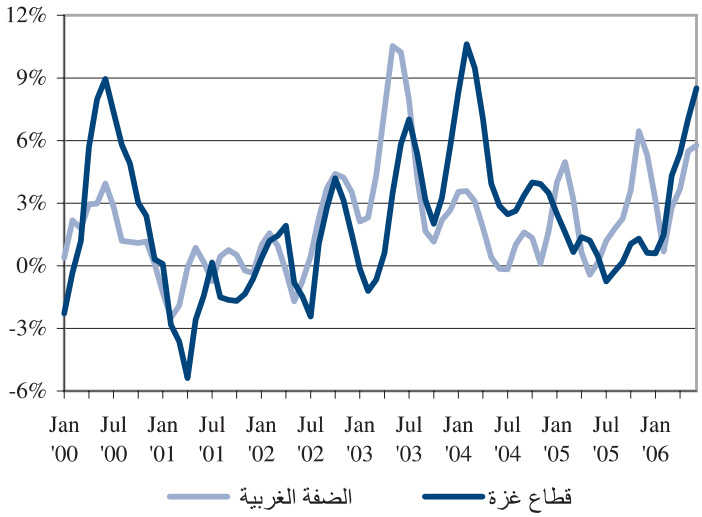

وفيما توضح أسعار الغذاء الكثير من الموسمية التي تعكس نفسها في مؤشر أسعار المستهلك فان حركات أسعار الصرف تساعد في تفسير التوجهات الأساسية في أسعار البضائع المستهلكة المتاجر بها (وعلى وجه الخصوص في أسعار المواد غير الغذائية، والتي هي اقل تأثرا بالموسمية)، وأثرت الاغلاقات المشددة بدورها على أسعار المستهلك الكلية.

ويأتي هذا الأثر عن طريق القنوات المباشرة وغير المباشرة: المباشرة عبر التغيرات في بند النقل في مؤشر أسعار المستهلك (الذي يقيس أسعار النقل التي زادت كنتيجة الاغلاقات المشددة، مثل تكلفة سيارة الأجرة) وغير المباشرة عبر التكلفة الزائدة للشحن بالنسبة للمنتجين والموزعين، والتي بدورها تمرر على أنها اضافات في السعر النهائي لجميع البضائع التي يواجها المستهلك في سوق العمل. ويمكن رؤية تلك الآثار على أنها زيادات في أسعار البنود الأخرى لمؤشرات أسعار المستهلك (على سبيل المثال الزيادات في أسعار الغذاء الناجم عن التكاليف الباهظة للشحن والقابلية العالية للفسد بسبب التأخيرات والدمار بسبب التفريغ وإعادة التحميل). وأخيراً، الى المدى الذي تقود فيه سياسات الإغلاق لتزويد النقص في الأسواق المحلية، فان السعر (ومؤشرات الأسعار) سترتفع أيضا.

ان تشديد الإغلاق الذي ارتبط باندلاع الانتفاضة في خريف ٢٠٠٠ اثر على كل من غزة والضفة الغربية، في حين ان التدخلات العسكرية الإسرائيلية النسبية في الضفة الغربية (مقارنة مع غزة) في خريف ٢٠٠١ وربيع ٢٠٠٢ تفسر الفارق في حركة التنقل في مؤشر أسعار النقل في الضفة الغربية وغزة خلال تلك السنوات.

وبالواقع، كانت تلك صدمات سلبية رفعت من مستوى مؤشر أسعار النقل في الضفة الغربية (الشكل ١٦). في ٢٠٠٤، شهدت كل من الضفة الغربية وغزة ارتفاع نسبي في أسعار النقل: ٥,٦ بالمئة في الضفة الغربية و٥,٧ في غزة. في

٢٠٠٥، سجل تقريبا ارتفاع موازي بقيمة ٢,٨ بالمئة في غزة و٣,٠ بالمئة في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠٠٦، ارتفع مؤشر النقل الى ٦,١ بالمئة في الضفة الغربية و٦,٤ بالمئة في غزة – أعلى من العام الماضي وبالمقارنة مع تلك التي سجلت في العام ٢٠٠٤.

شكل رقم ١٦: تضخم أسعار المواصلات
معدل التغيير من العام المنصرم

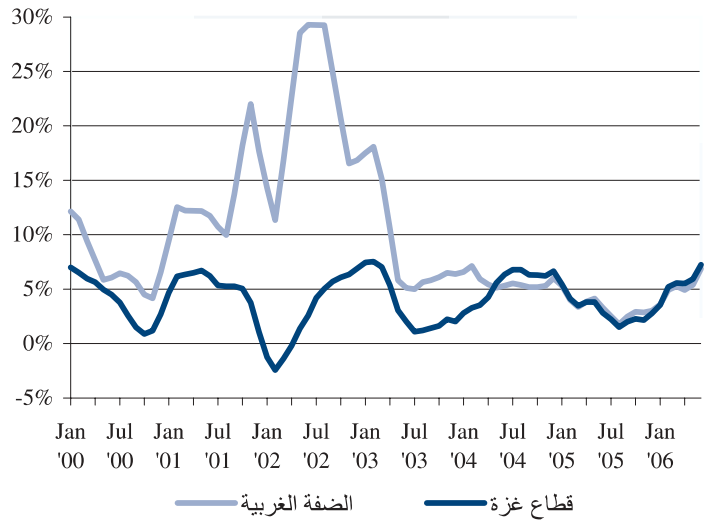

باستثناء الغذاء (من أجل إزالة أثر الموسمية المرتبطة بالغذاء)، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الضفة الغربية بنسبة ٤,٠ بالمئة في النصف الأول من العام ٢٠٠٦ وبنسبة ٢,٤ بالمئة في غزة مقارنة مع الأشهر الست الأولى من العام ٢٠٠٥. ومع ان معدلات التضخم هذه لغير الغذاء في مؤشر أسعار المستهلك كانت أعلى من تلك التي سجلت للسنة الكاملة من العام ٢٠٠٥ (مقارنة مع العام ٢٠٠٤) بنسبة ٢,٨ بالمئة في الضفة الغربية و١,٥ بالمئة في غزة، فهي قابلة للمقارنة مع الزيادات غير الغذائية في مؤشر أسعار المستهلك في السنوات الأخيرة. (في ٢٠٠١، ارتفعت أسعار المواد غير الأغذية بنسبة ٤,٤ بالمئة في الضفة الغربية وهبطت بنسبة ٠,٢ بالمئة في غزة؛ في العام ٢٠٠٢، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية بنسبة ٨,٦ بالمئة في الضفة الغربية وبنسبة ٣,٣ بالمئة في غزة؛ وفي ٢٠٠٣ بنسبة ٤,٤ بالمئة في الضفة الغربية وبنسبة ٢,١ بالمئة في غزة؛ وفي ٢٠٠٤ ارتفعت بنسبة ٣,٧ بالمئة في الضفة الغربية و١,٩ بالمئة في غزة).

وعندما يتم استبعاد مؤشر أسعار النقل والاتصال – تكون أسعار النقل الأكثر تأثرا بفعل التغيرات في نظام الإغلاق (وأيضا بفعل التغيرات في الأسعار العالمية للطاقة التي كانت كثيرة التقلب) – تبرز بذلك صورة أوضح لتغييرات الأسعار. ويمكن النظر لمثل ذلك المؤشر على انه قياس "التضخم الجوهري." ارتفعت أسعار غير الغذاء وأسعار النقل في الضفة الغربية بنسبة ٣,٥ بالمئة خلال فترة كانون ثاني – حزيران ٢٠٠٦ وبنسبة ١,٥ بالمئة في غزة؛ وكان هناك تسارعا بسيطا خلال عام ٢٠٠٥ (٢,٩ بالمئة في الضفة الغربية و١,٣ بالمئة في غزة).

واستمرت أسعار قياس جوهر التضخم على نفس خط أسعار العام الماضي. في العام ٢٠٠٤، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية والنقل بنسبة ٣,٠ بالمئة في الضفة الغربية وبنسبة ٠,٩ بالمئة في غزة؛ وفي العام ٢٠٠٣ ارتفعت بنسبة ٢,٩ بالمئة في الضفة الغربية و١,٨ بالمئة في غزة. (خلال العام ٢٠٠٢، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية وغير النقل بنسبة ٤,٧ بالمئة في الضفة الغربية و٢,٢ بالمئة في غزة؛ وكان السعر المرتفع في الضفة الغربية نتاج الأثر غير المباشر على الأسعار بسبب الاغلاقات. في العام ٢٠٠١، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية وغير النقل بنسبة ٢,٠ بالمئة في الضفة الغربية وهبطت بنسبة ١,٦ بالمئة في غزة). (الشكل ١٧).

شكل رقم ١٧: تضخم السعر "المركزي"
(مؤشر أسعار المستهلك باستثناء الغذاء والمواصلات)
معدل التغيير من العام المنصرم

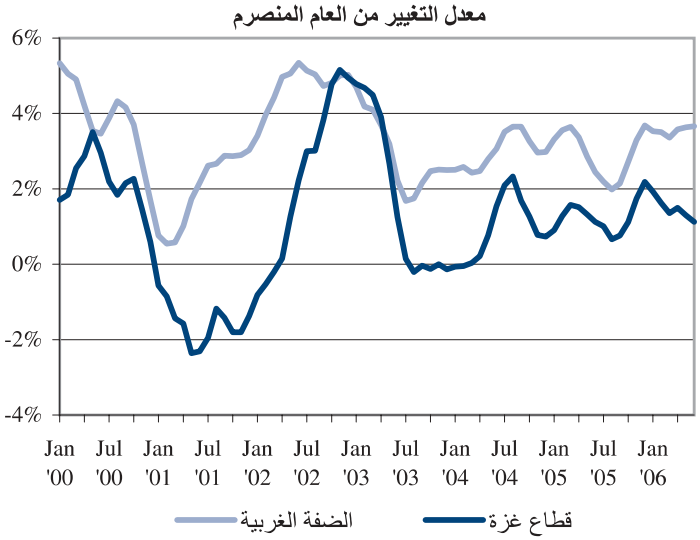

الضفة الغربية وقطاع وغزة:
التطورات المالية في عام ٢٠٠٦

إعداد صندوق النقد الدولي

شكل الدعم السخي نسبيا من قبل الجهات المانحة لدعم الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الاول من العام ٢٠٠٦ الى حد ما – رافعة عوضت عن تعليق الحكومة الاسرائيلية عمليات دفع الضرائب غير المباشرة التي تجمعها الحكومة الإسرائيلية بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وجاء هذا التعليق ردا على فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير). وتدهور الوضع بشكل سريع بعيد نقل الصلاحيات إلى حكومة حماس في نهاية شهر آذار (مارس) من عام ٢٠٠٦ . فقد سحبت الجهات المانحة الرئيسية دعمها للسلطة الفلسطينية، فيما قلصت البنوك المحلية السحوبات غير المضمونة ورفضت تشغيل حساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية. نتيجة لذلك، لم يتم صرف أجور الموظفين الحكوميين وحصل تخفيض كبير على المصاريف الأخرى.وفي نهاية عام ٢٠٠٥ ، أشارت التوقعات إلى أن العجز لعام ٢٠٠٦ سيصل إلى مليار دولار أمريكي، لكن لا يتوفر حاليا أية توقعات حول العجز في ظل الوضع المالي الحالي المعقد.

أولا : تطورات الربع الأول

أ- موجز

١- **في نهاية عام ٢٠٠٥، أضحى الوضع المالي للسلطة الفلسطينية غير قابل للاستدامة وذلك بسبب الاثار التي اصابت العام المالي كله جراء زيادة نفقات الأجور في منتصف العام ٢٠٠٥، وزيادة المخصصات الاجتماعية والمساهمات إلى صندوق التقاعد والتكاليف العالية لاستهلاك الطاقة (شكل رقم ١)** وفي ظل غياب أية تغييرات على السياسات، أشارت التوقعات إلى وصول العجز المالي لعام ٢٠٠٦ لمبلغ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٥ – ويعادل هذا الرقم ثلاثة أضعاف المبلغ السنوي المؤمن كدعم خارجي للموازنة لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وربما كان سيؤدي هذا الوضع إلى تراكمات كبيرة في الديون. التوقعات حول الأرباح من الإيرادات ربما كانت أعلى قبل تأثرها من قبل الإنفاق المتزايد[١].

٢- **بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة في نهاية شهر آذار، أعادت الدول المانحة الرئيسية تقييم دعمها إلى السلطة الفلسطينية.** بعد الانتخابات، اعلنت اللجنة الرباعية الدولية – التي تمثل الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا – انه يتوجب على الحكومة الجديدة أن تعترف في إسرائيل وأن تنبذ العنف، وأن تقبل كافة الاتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين وإسرائيل. وفي نفس الوقت، حثت اللجنة الرباعية على دعم حكومة تسيير الأعمال. وجاء برنامج الحكومة المقدم مع الحكومة الجديدة في أواخر شهر آذار بعيدا عن الالتزام بشروط الرباعية. ولذلك، قررت الجهات المانحة الرئيسية أن توقف الدعم لموازنة السلطة الفلسطينية وبدأت باستكشاف الطرق البديلة لتوفير مساعدات إنسانية ودعم للمشاريع الإنسانية التي يمكن تمريرها من خلال تجاوز الحكومة بقيادة حماس (أنظر قسم ٢).

[١] تقديرات التأثير السنوي الكامل لزيادة الأجور في نهاية عام ٢٠٠٥ وصلت حوالي ١٧٠ مليون دولار أمريكي.

٣- ومع تدشين المجلس التشريعي الجديد في منتصف شباط (فبراير)، اعتبرت الحكومة الإسرائيلية أن حماس سيطرت عمليا على الحكومة الفلسطينية وأوقفت ردا على ذلك تحويل الإيرادات الضريبية غير المباشرة (ما يسمى بعائدات التخليص) التي تجبيها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى حرمان السلطة الفلسطينية من عائدات شهر كامل من إيرادات الضرائب خلال الفترة بين كانون ثاني وآذار ٢٠٠٦. وأثر هذا القرار الإسرائيلي بشكل كبير على الوضع حيث تمثل هذه الإيرادات ما يقرب من ثلثي موازنة الإيرادات للسلطة الفلسطينية ووصل المعدل الإجمالي لهذه الإيرادات مبلغ ٦٥ مليون دولار أمريكي في الشهر في عام ٢٠٠٥.

٤- **قامت الجهات المانحة بزيادة الدعم المالي إلى حكومة تسيير الأعمال.** وفرت الجهات المانحة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٧٦ مليون دولار أمريكي في الربع الأول، بما في ذلك ٤٢ مليون دولار أمريكي من صندوق ائتمان الإصلاح الذي يديره البنك الدولي. وزادت دول الجامعة العربية من دعمها ليصل إلى ٧٨ مليون دولار أمريكي في الربع الأول مقارنة بمبلغ ٤٦ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٠٥. وبذلك، وصل إجمالي الأموال من الإيرادات والدعم الخارجي للموازنة المتوفر للسلطة الفلسطينية في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ أقل بنسبة صغيرة من إجمالي الأموال المتوفرة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥.

٥- **بالرغم من رزمة الموارد الجيدة نسبيا هذه، إلا أن السلطة الفلسطينية أرغمت على تقليص الإنفاق خارج إطار الأجور لان عملية الوصول إلى مصادر التمويل المحلي أضحت مشكلة متزايدة.** وبدأت البنوك المحلية بإعادة تقويم علاقاتها مع السلطة، وكان ذلك في البداية والى حد كبير، خوفا على الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، وتصاعد هذا القلق خوفا من احتمال التعرض إلى تداعيات قانونية في إطار القوانين الأجنبية لمكافحة الإرهاب. وطلبت البنوك من حكومة تسيير الأعمال في السلطة الفلسطينية أن تقوم بتخفيض السحوبات غير المضمونة. ويضاف إلى ذلك موضوع إستعادة الولايات المتحدة مبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي التي كانت مخصصة لتمويل مشاريع[٢]، والتي وظفت عمليا كضمانات لعمليات تمويل من البنوك. وبذلك، فقد تحول النظام البنكي من مصدر تمويل إلى مصدر استنزاف وعبء على الموازنة. وفق ذلك كله، أضحت الموارد من صندوق الاستثمار الفلسطيني شحيحة بعد أن قام الصندوق بتوفير سلف ليست ببسيطة وفوائد في عام ٢٠٠٥ [٣]. وفي ظل تزايد واشتداد القيود التمويلية، وضعت السلطة الفلسطينية مسألتي الأجور ومصاريف المرافق العامة على قمة سلم الاولويات على حساب المصاريف والتحويلات التشغيلية. تم تخفيض المعدل الشهري للإنفاق خارج إطار الأجور بنسبة النصف مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

٦- **اجمالا، سجل معدل العجز المالي الشهري للسلطة الفلسطينية في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ أقل من ذلك الذس سجل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، لكنه كان أعلى من المعدل الشهري بقيمة ٦١ مليون دولار أمريكي لمجمل عام ٢٠٠٥ (جدول رقم ١).** كان من المتوقع أن يكون العجز أعلى في بداية عام ٢٠٠٦ في حال تم التقرير الكامل حول الاقتراض والمصاريف التشغيلية على أساس الاعتمادات المتوفرة. في حين يعتمد التقرير الكامل حول نفقات الأجور والمساهمات إلى صندوق التقاعد على أساس الاعتمادات المتوفرة، إلا أن مصاريف الاقتراض تسجل على أساس نقدي. لا تتوفر بيانات حول التراكمات والديون الجديدة.

جدول رقم ١: العمليات المالية للحكومة المركزية
المعدلات الشهرية ٢٠٠٥-٢٠٠٦

	٢٠٠٥ تموز-كانون أول	٢٠٠٦ كانون ثاني-آذار	٢٠٠٦ نيسان
	بالمليون دولار أمريكي		
صافي الإيرادات (١)	١٠٥	٧٩	١٦
المصاريف، منها التالي:	١٥٢	١٢٤	١١٦
الأجور	٨٨	٩٣	٩٥
العمليات	١٨	٧	٥
التحويلات	٤١	٢٤	١٦
صافي الاقتراض	٣٢	٢٣	٤
الرصيد	-٧٩	-٦٨	-١٠٤
الدعم الخارجي للموازنة	١٧	٥١	٤١
مجموع عمليات التمويل الأخرى، بما فيها:	٦٢	١٦	٦٣
صافي التمويل من البنوك المحلية	٢١	-٧	-٣٠
أرباح وسلف استثنائية	٢٩	٢٥	٠
غيرها / بما فيها الديون (٢)	١٢	-٢	٩٣

المصدر: وزارة المالية، وتقديرات صندوق النقد الدولي

(١) – صافي الخصومات لاسترداد ضريبة القيمة المضافة

(٢) في عام ٢٠٠٥، ويتضمن معدل شهري يصل إلى ١٤ مليون دولار أمريكي في عائدات تخليص كانت الحكومة الإسرائيلية حجزتها سابقا.

[٢] تم إقراضها سابقا إلى السلطة الفلسطينية من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتطوير البنية التحتية.

[٣] تم استخدام موارد إضافية من صندوق الاستثمار الفلسطيني لإعادة جزء كبير من الأموال الأمريكية.

٧- **تم تمويل العجز بشكل رئيسي من الدعم الخارجي للموازنة وبعض السلف، بما فيه من صندوق الاستثمار الفلسطيني.** تم تغطية ثلاثة أرباع العجز المسجل في الموازنة من منح خارجية وصلت بمجملها إلى ١٥٤ مليون دولار أمريكي في الربع الأول، حيث تم توفير نصف هذا المبلغ من قبل دول الجامعة العربية والنصف الآخر من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (جدول رقم ٢). ويمكن مقارنة ذلك بمبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي فقط لكل ربع كدعم خارجي للموازنة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. وطبقا للتقارير، وصلت قيمة السلف من صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة الاتصالات الفلسطينية إلى ٧٦ مليون دولار أمريكي، في حين تم إعادة رصيد بقيمة ٢١ مليون دولار أمريكي كقروض إلى البنوك. وكان هذا المبلغ الأخير الرصيد بين بعض عمليات التمويل البنكي الإضافية في أول شهرين ودفعات التسديد الكبيرة في آذار.

جدول رقم ٢ – الدعم الخارجي للموازنة، ٢٠٠٤-٢٠٠٦

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦ كانون ثاني-آذار
	بالمليون دولار أمريكي		
مجموع الدعم إلى الموازنة	٣٥٣	٣٤٩	١٥٤
المساعدات متعددة الأطراف	٣٣٣	٣٤٩	١٤٤
الجامعة العربية، منها التالي:	٩٨	١٩٤	٧٨
السعودية	٧٧	٣١	٥٧
الكويت	٠	٤٠	٠
عمان	٠	١	٧
قطر	٠	١١	١٤
ليبيا	١٤	٠	٠
مصر	٣	١	٠
الجزائر	٠	١٠٤	٠
تونس	٢	٠	٠
جهات عربية أخرى	٢	٧	٠
الاتحاد الأوروبي (١)	٥٠	٠	٢٤
البنك الدولي (مشروع دعم الخدمات الطارئة)	٦٧	٢٣	٠
صندوق الإصلاح الائتماني التابع للبنك الدولي	٢٠	٠	١٠

المصدر: طاقم صندوق النقد الدولي ووزارة المالية

(١) – في آذار ٢٠٠٦، يتضمن ما يقرب من ٢٠ مليون يورو لشراء وقود لتوليد الطاقة

ب- الإيرادات

٨- **بالرغم من الجهود القوية نسبيا لجباية الضرائب المحلية، عانت عائدات الموازنة بشكل جدي بسبب نقص الفوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني واحتجاز إسرائيل لعائدات التخليص منذ منتصف شهر شباط (فبراير).** هبط إجمالي الإيرادات بنسبة فاقت ٣٠٪ بالدولار الأمريكي مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٥. وبشكل إجمالي، وصل معدل الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) إلى ٣٣ مليون دولار أمريكي في الشهر خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وحرمت التشويشات التي حصلت في تحويل عائدات التخليص خزينة السلطة الفلسطينية من قيمة عائدات شهر كامل في الربع الأول والتي وصل معدلها إلى ما يزيد عن ٦٠ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ما بين كانون ثاني وشباط ٢٠٠٦. إضافة إلى ذلك، لم يكن بمقدور صندوق الاستثمار الفلسطيني أن يدفع فوائد مقارنة بالعام ٢٠٠٥ لأنه لم يكن أتم احتساب الإرباح[٤] بعد. غير أن أداء عائدات الضرائب المحلية كان أكثر قوة مقارنة بأواخر عام ٢٠٠٥ بسبب الدفعات الكبيرة لديون ضريبة الدخل على شركات كبيرة رئيسية، بالإضافة إلى الأثر الذي أحدثته الزيادة على الرواتب في منتصف العام لموظفي السلطة الفلسطينية على ديون ضريبة الدخل الخاصة بهم[٥].

ج- نفقات الأجور الحكومية والتشغيل

٩- **استمرت نفقات الأجور في الربع الاول من عام ٢٠٠٦ في مستوى نهاية عام ٢٠٠٥ بالرغم من انه بدا أن عدد الموظفين الحكوميين اكثر ازديادا.** أشارت التقارير الى أن عدد الموظفين الحكوميين في السلطة الفلسطينية شهد زيادة بمقدار ١,٣٣٨ موظف في الفترة ما بين نهاية كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥ ونهاية آذار (مارس) ٢٠٠٦ بدون ملاحظة أية زيادة في عدد رجال الأمن – بدون احتساب عدد المتدربين في الأجهزة الأمنية الذين لا ينضموا إلى فاتورة الرواتب لكن أعدادهم ارتفعت بشكل كبير[٦]. ويعكس هذا الارتفاع في التشغيل بشكل أساسي تشغيل معلمين جدد حيث تم توظيفهم في أيلول(سبتمبر) ٢٠٠٥ وتم إقرار هذا التوظيف في بداية شهر كانون ثاني(يناير) ٢٠٠٦. وقد شهدت فاتورة الأجور للسلطة الفلسطينية ارتفاع بنسبة ٢٦٪ بالشيكل الاسرائيلي

[٤] في العام ٢٠٠٥، تسلمت السلطة الفلسطينية مبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي من فوائد صندوق الاستثمار الفلسطيني في الربع الأول ومبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأخير.

[٥] ضريبة الدخل على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية موجودة وغير معلن عنها من المصدر.

[٦] كان هنالك ١٣,٩٦٦ متدرب في الأجهزة الأمنية في نهاية ٢٠٠٥؛ ووصل العدد إلى ٢٠,٨٣٩ متدرب في نهاية كانون ثاني ٢٠٠٦؛ وكان العدد ٢٠,٧٩٣ متدرب في نهاية آذار ٢٠٠٦. تم تسجيل الدفعات للمتدربين كتحويلات.

مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٥ بعد زيادة الرواتب في منتصف العام حيث جاءت هذه الزيادات إلى الموظفين المدنيين والعسكريين[٧].

١٠- **منذ شهر آذار(مارس) ٢٠٠٦، وبسبب النقص في عائدات الموازنة ومصادر التمويل، فاقت فاتورة (نفقات) الأجور الإيرادات إلى حد كبير ولذلك لم يتم صرفها.** وصلت نفقات الاجور بدون تحويل عائدات التخليص والفوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني إلى السلطة الفلسطينية، إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف مجموع الإيرادات في آذار (مارس) . ولكن وحتى في ظل تسلم عائدات التخليص، ستعادل نفقات الأجور إلى حد كبير الإيرادات، ما يشير إلى أهمية الإجراءات لتخفيض فاتورة الأجور بعد أن يستقر الوضع. وقد تم صرف آخر نفقات الرواتب بالكامل في منتصف شهر آذار مارس) بعد فترة قصيرة من تسلم الحكومة الجديدة مهامها وأداء القسم بمساعدة الدعم الخارجي الكبير للموازنة في ذلك الشهر[٨].

د- المصاريف خارج إطار الأجور

١١- استجابت السلطة الفلسطينية لتنامي الأزمة المالية من خلال ضغط المصاريف التشغيلية والرأسمالية ومصاريف التحويل (شكل رقم ٢). تم تخفيض المصاريف خارج إطار الأجور بنسبة النصف من معدل شهري وصل إلى ٦٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ إلى ٣١ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وبلغت دفعات الفوائد على ديون السلطة الفلسطينية إلى ٣,٥ مليون دولار أمريكي في الشهر للفترة ما بين كانون ثاني(يناير) وآذار (مارس) ٢٠٠٦ الذي فسر زيادة حصة المصاريف التشغيلية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ في تلك الفترة. وكان مكتب الرئيس، ووزارة الداخلية والوزارات الاجتماعية هي المؤسسات المنفقة التي عانت تخفيضا أقل نسبيا في مصاريفها التشغيلية.

١٢- برامج شبكة الأمان الاجتماعية تحملت العبء الأكبر نتيجة الضغط المالي الذي واجه السلطة الفلسطينية في بدايات عام ٢٠٠٦ حيث انخفض مجموع التحويلات بنسبة النصف. وكان التخفيض الأكبر من نصيب برنامج البطالة المؤقتة (بمعدل ما يقرب من ٨ مليون دولار أمريكي في الشهر في أواخر عام ٢٠٠٥) اضافة الى برنامجي الاحتياط المالي عائلات المعتقلين[٩]. تشير البيانات الجزئية إلى أن مجموع التحويلات لشبكة الأمان الاجتماعية وصلت إلى ما لا يقل عن ٩ مليون دولار أمريكي في الربع الأول. ووصل معدل التحويلات إلى وزارة الداخلية، بما في ذلك تلك المخصصة لتدريب المنتسبين الجدد الى الاجهزة الامنية، إلى ٥ مليون دولار أمريكي في الشهر في الفترة ما بين كانون ثاني(يناير) وآذار(مارس) ٢٠٠٦ [١٠].

ه- صافي الاقتراض

١٣- **خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦، كانت مصاريف[١١] صافي الاقتراض أقل من مثيلاتها في أواخر عام ٢٠٠٥.** دفع النقص في الإيرادات بالسلطة الفلسطينية الى تأجيل الدفعات إلى مزودي منتجات الطاقة والمرافق. وبذلك، فقد تراكمت الفواتير بدون أن ينعكس ذلك في حسابات صافي الاقتراض[١٢]. لم تقم السلطة الفلسطينية بتسجيل بعض هذه الدفعات، لكن تم إضافتها في هذه المذكرة[١٣]. وتتضمن هذه مبلغ ٢٤ مليون دولار أمريكي تم دفعها من قبل الاتحاد الأوروبي في شهر آذار(مارس) لتوفير الوقود إلى شركة كهرباء غزة ومبلغ يقدر ب ١١ مليون دولار أمريكي كدفعات إلى مزودي المرافق الإسرائيليين من إيرادات التخليص (معدل الخصومات الشهرية في عام ٢٠٠٥)، حيث استمرت الشركات الإسرائيلية بتوفير المياه والكهرباء إلى الضفة الغربية وغزة. ومع هذه الإضافات، وصل مجمل الاقتراض في الربع الأول إلى ٦٨ مليون دولار أمريكي أي أقل من ثلثي المبلغ المدفوع في الربع الأول من عام ٢٠٠٥.

[٧] الزيادات في فواتير أجور الموظفين المدنيين والعسكريين من الربع الأول من عام ٢٠٠٥ بالشيكل كانت ١٩٪ و٣٩٪ بالتوالي.

[٨] التقارير حول الأجور من السلطة الفلسطينية على أساس الاعتمادات.

[٩] التحويلات، كما هي مقدمة في الجدول المالي الملحق، تتضمن المساهمات إلى نظام التقاعد التابع للسلطة الفلسطينية والتي يتم تسجيلها على أساس الاعتمادات ولكن لا يتم صرفها. كمية الأموال المحولة فعليا هي أصغر بكثير.

[١٠] التحويلات الشهرية إلى وزارة الداخلية ازدادت بشكل كبير في آب ٢٠٠٥، بسبب ما يذكر عن تنفيذ برنامج التدريب الأمني ولاحقا على قانون الأجهزة الأمنية وذلك بسبب التزام السلطة الفلسطينية بدفع مساهمة المشغل لخطة التقاعد للأجهزة الأمنية.

[١١] بشكل رئيسي مصاريف النفط الذي تدفعه السلطة الفلسطينية إلى شركة كهرباء غزة، والقروض إلى البلديات لتوفير خدمات المياه، وفواتير الكهرباء والمياه غير المدفوعة من قبل الأسر لكنها تعتبر كديون مستحقة للشركات الإسرائيلية ودعم أسعار المنتجات النفطية. يوجد معلومات إضافية في نشرة "التطورات الاقتصادية كبيرة الحجم ونظرة على الضفة الغربية وقطاع غزة – اجتماع لجنة الارتباط المؤقتة" لندن، ١٤ كانون أول، ٢٠٠٥ (متوفر على الموقع التالي: www.imf.org).

[١٢] يتم تسجيل صافي الاقتراض على أساس نقدي.

[١٣] على أساس المعلومات من مسؤولي رفيعي المستوى أو بناء على تقديرات من التاريخ السابق.

ثانيا: التطورات منذ نيسان ٢٠٠٦[١٤]

١٤- **بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة حماس بتاريخ ٢٩ آذار، ٢٠٠٦، جف تدفق الموارد إلى السلطة الفلسطينية.** إضافة إلى ذلك، فقدت السلطة الفلسطينية عمليا حرية الوصول إلى الخدمات البنكية الامر الذي أصبح فيه من الصعوبة بمكان توفير الدفعات أو تسلم المساعدات. وبدا أن البنوك أصبحت غير مستعدة أن تقرض السلطة الفلسطينية أو أن تشغل حساب الخزينة الموحد بسبب خوف البنوك من امكانية تعرضهم لملاحقات قانونية في إطار قوانين مكافحة الإرهاب. وبذلك، فشلت محاولات إيصال الدعم الجديد- معظمه من دول الجامعة العربية- إلى موازنة السلطة الفلسطينية لغاية فترة قريبة، ما أدى إلى تراكم هذه الأموال في حسابات بنكية في القاهرة. وبسبب الاعتماد فقط على إيرادات الضرائب المحلية والأموال النقدية التي تم جلبها عبر الحدود المصرية مع غزة، انكمشت سياسة السلطة الفلسطينية المالية إلى الاختيار الدقيق للمصاريف التي يجب صرفها عند توفر الموارد. وفي ظل هذه الظروف، أضحت عملية إعداد موازنة للعام ٢٠٠٦ أمر لا معنى له. وقد قام المجلس التشريعي الفلسطيني بالتمديد لغاية أيلول ٢٠٠٦ القانون للتنفيذ الشهري لما يساوي ١٢/١ من الإنفاق في موازنة عام ٢٠٠٥.

١٥- **في شهر نيسان (ابريل)، ونتيجة لخفض عمليات جمع الإيرادات المحلية اتسع العجز ليضاف اليه فقدان إيرادات التخليص وإيرادات غير ضريبية متدنية[١٥]**. تم تقدير الإيرادات المحلية في شهر نيسان (ابريل) بحوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي[١٦]. وفي هذه الظروف، ضغط الإنفاق خارج إطار الأجور اكثر من خلال الإلغاء الفعلي للتحويلات الاجتماعية وإبقاء المصاريف التشغيلية في أدنى مستوى لها[١٧]. وتراكمت فواتير المنتجات النفطية المزودة إلى السلطة الفلسطينية إلى درجة حدت بالشركة الإسرائيلية "دور" بالتهديد بقطع خدمة التزويد. وتم تجنب أزمة وقود في آخر لحظة من خلال دفعات من أصول صندوق الاستثمار الفلسطيني لتغطية فارق السعر على المنتجات النفطية بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة وأيضا من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بتحويل مبلغ إضافي بقيمة ٦ مليون دولار أمريكي لشراء الوقود لتوليد الطاقة في نيسان (وتبع ذلك مبلغ إضافي بقيمة ٧ مليون دولار أمريكي في شهر أيار). وتم استخدام معظم الدعم الخارجي للموازنة بقيمة ٤١ مليون دولار أمريكي، الذي وفرته حكومة تسيير الأعمال، لتخفيض ديون السلطة الفلسطينية إلى البنوك[١٨]. وطبقا لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، تم تخفيض إجمالي ديون السلطة الفلسطينية إلى البنوك من حوالي ٦١٤ مليون دولار أمريكي في نهاية شهر شباط إلى ما يقدر بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار أمريكي في نهاية شهر أيار(مايو).

١٦- **وفي ظل هذا السياق بالغ الصعوبة، لم يستلم موظفو السلطة الفلسطينية رواتبهم منذ منتصف شهر آذار(مارس)**. وقد أدى ذلك إلى قطع مصدر الدخل الرئيسي لمجموعة تشكل ما بين ربع وثلث الشعب الفلسطيني. وقد استطاعت السلطة الفلسطينية أن تؤمن فقط قبل منتصف شهر تموز (يوليو) دفعة واحدة بقيمة ٣٠٠ دولار أمريكي لكل موظف التي تمت على مراحل بدءا بالموظفين ذوي الرواتب الأدنى. ونتيجة لذلك، قامت السلطة الفلسطينية باستخدام جزء من الإيرادات المحلية بالإضافة إلى التبرعات النقدية من الخارج التي تم إيصالها إلى غزة عبر المعبر الحدودي مع مصر. ولقد أدى حجز إيرادات التخليص ووقف الدعم الخارجي إلى الموازنة إلى إزالة ما يعادل ٨٥ مليون دولار أمريكي في الشهر من السيولة من الاقتصاد الفلسطيني (ما يقرب من مليار دولار أمريكي على أساس سنوي)، الأمر الذي أدى إلى نتائج عميقة وواسعة على مجمل الاقتصاد الفلسطيني.

١٧- **في شهر تموز(يوليو)، وصل الدعم المالي من الدول العربية إلى حساب مكتب الرئيس مما سمح بدفع جزء أخر من الأجور**. وتمكنت جامعة الدول العربية ودولة الكويت أن تحول بالتوالي ٩١ مليون دولار أمريكي و٤٥ مليون دولار أمريكي إلى حساب الرئاسة. وبذلك، استطاع مكتب الرئيس أن يغطي جزء من نفقات الرواتب المتأخرة ودفع راتب شهر كامل إلى موظفي السلطة الفلسطينية الذين يتقاضون أقل من ١,٤٠٠ شيكل إسرائيلي جديد (ما يقرب من ٣٠٠ دولار أمريكي) في الشهر في حين تسلم بقية الموظفين نصف الراتب. وسيتم تخصيص جزئي للأموال التي وصلت إلى مكتب الرئيس إلى الحرس الرئاسي والمصاريف الجارية لمكتب الرئيس.

---

[١٤] يجب النظر بعين من الحذر على البيانات المتوفرة منذ شهر نيسان بما أن وزارة المالية ركزت أكثر على إيجاد الموارد ووضع اولويات الإنفاق أكثر من إعداد التقارير على عملياتها. إضافة إلى ذلك، أوقفت البنوك توفير تقارير مكتوبة عن معاملاتها.

[١٥] هذا الرقم يعتمد بشكل أساسي على أساس الاعتمادات.

[١٦] من غير الواضح فيما إذا كان هذا المبلغ يتضمن ديون ضريبة الدخل للبنوك التي قاموا بإيداعها مقابل التزامات الدين المستحق على السلطة الفلسطينية إلى البنوك.

[١٧] في نيسان، شكلت خدمة الديون، بمبلغ يصل إلى ٢,٨ مليون دولار أمريكي، ٦٢٪ من المصاريف التشغيلية، وارتفعت المصاريف التشغيلية لوزارة الداخلية من ١,٢ مليون دولار أمريكي إلى ١,٥ مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين آذار ونيسان ٢٠٠٦، بما يعادل زيادة بنسبة ١١٪ إلى ٣٤٪ من المصاريف التشغيلية.

[١٨] من مجموع الدعم، تم تسلم ٣٥ مليون دولار أمريكي من الجزائر ومبلغ ٦ مليون دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي.

١٨- **في شهر حزيران (يونيو)، أقرت اللجنة الرباعية آلية دولية مؤقتة لتسيير المساعدات بشكل مباشر إلى الفلسطينيين بدون المرور عن طريق الحكومة بقيادة حماس.** اقترحت المفوضية الأوروبية أن يكون هذا الترتيب محدود المجال والفترة الزمنية، وتتألف هذه الآلية من ثلاثة نوافذ، حيث يأتي التصور بان تقوم النافذة الأولى والثانية بتوفير مبلغ ٦ مليون دولار أمريكي لكل نافذة شهريا – وهاتان النافذتان مرفقين قائمين تدار الاولى من قبل البنك الدولي والثانية من قبل الاتحاد الأوروبي – سيغطي مرفق البنك الدولي التكاليف التشغيلية الضرورية للقطاعات الاجتماعية فيما سيغطي مرفق الاتحاد الأوروبي تكاليف الوقود لمولدات الطاقة في المستشفيات ومضخات المياه ومحطات معالجة المياه في غزة[١٩]. وستقوم النافذة الثالثة بتمويل المخصصات إلى العاملين في الرعاية الصحية ولتمويل شبكة أمان اجتماعية على أساس الاحتياجات. والتصور الحالي ينص على توفير ما يتراوح بين ٢٥ مليون دولار أمريكي و٣٠ مليون دولار أمريكي في الشهر. وقد بدأت المفوضية الأوروبية بدفع المخصصات إلى موظفي الرعاية الصحية في أواخر شهر تموز(يوليو). ويتم تحويل المخصصات بشكل مباشر إلى حسابات الموظفين. ولم تبدأ الدفعات في إطار المخصصات الاجتماعية بسبب صعوبة تحديد المستفيدين.

١٩- في ظل السياق السياسي الحالي، هناك تهديد جدي للإصلاحات الرئيسية في سياسة التمويل العام التي نفذت في السنوات الأخيرة وهناك صعوبة جدية في مراقبة التطورات المالية الأخيرة. وتوقف حساب الخزينة الموحد عن العمل بسبب رفض البنوك المحلية الرئيسية تشغيل حسابات السلطة الفلسطينية والاتصال بشكل رسمي مع وزارة المالية. لذلك، وإضافة إلى تفضيل بعض الجهات المانحة الرئيسية لتجاوز السلطة الفلسطينية، هناك كمية إنفاق متزايدة تتم خارج القنوات الاعتيادية، بما فيه صندوق الاستثمار الفلسطيني وحساب الرئيس ودفعات مباشرة من الجهات المانحة، وكميات نقدية تدخل إلى الضفة الغربية وغزة ولا يتم إيداعها في حسابات السلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، لا يتم إعلام السلطة الفلسطينية حاليا بإيرادات التخليص التي يتم جمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية والمحجوزة من قبل الحكومة الإسرائيلية والتي يتم صرف دفعات منها إلى مزودي المرفق الإسرائيليين. وزد على ذلك، القيود المشددة على التنقل بين الضفة الغربية وغزة أضعفت التواصل بين موظفي السلطة الفلسطينية من كل منطقة، مما أضعف بالتالي مركزية التسجيل والتوثيق بين المنطقتين. ولكل هذه الأسباب مجتمعة، باتت عملية تقييم شاملة لمصاريف وإيرادات السلطة الفلسطينية بالغة الصعوبة.

[١٩] بعد تدمير محطة توليد الطاقة في غزة.

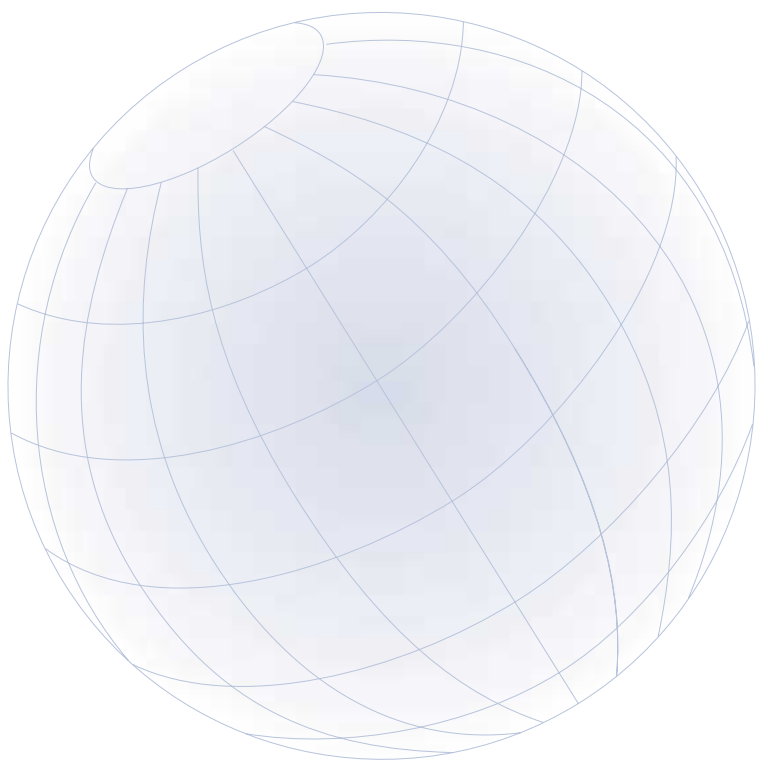

الجدول٣ : العمليات المالية للحكومة المركزية، ٢٠٠٤-٢٠٠٦

	٢٠٠٤	٢٠٠٥					٢٠٠٦		
	أولي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام	الربع الأول	المعدل	
							المجموع		نيسان
بالمليون دولار أمريكي الا إذا تم الإشارة عكس ذلك									
الإيرادات	٩٥٤	٢٥٤	٣٤٢	٢٩١	٣٤٦	١,٢٣٢	٢٣٦	٧٩	٢٠
الإجمالي المحلي	٣٣٧	٨٦	١٥٢	٩٥	١٤٢	٤٧٦	٩٩	٣٣	٢٠
إيرادات الضرائب	١٩١	٥٣	٦٥	٦٧	٤٦	٢٣١	٧٤	٢٥	١٣
إيرادات غير ضريبية	١٤٦	٣٣	٨٧	٢٨	٩٦	٢٤٥	٢٥	٨	٧
إجمالي التخليص الشهري (١)	٦١٧	١٦٧	١٩٠	١٩٦	٢٠٣	٧٥٧	١٣٧	٤٦	٠
الإنفاق	١,٣٥٥	٣٢٠	٤٠٧	٤٤٥	٤٦٦	١,٦٣٨	٣٧١	١٢٤	١١٦
إجمالي الأجور	٨٧٠	٢٣٦	٢٣٥	٢٥٣	٢٧٨	١,٠٠١	٢٧٨	٩٣	٩٥
القطاع المدني	٥٣٨	١٤٨	١٤٩	١٥٣	١٦٥	٦١٤	١٦٤	٥٥	٥٦
القطاع الأمني	٣٣٣	٨٨	٨٦	١٠٠	١١٣	٣٨٧	١١٤	٣٨	٣٩
الإنفاق الجاري خارج إطار الأجور	٤٤٩	٨١	١٥٥	١٧٧	١٨٠	٥٩٣	٩٢	٣١	٢١
الجاري منها	١٩٣	٣٦	٧٢	٥٧	٥٣	٢١٨	٢١	٧	٥
التحويلات منها (يتضمن التقاعد)	٢٥٧	٤٥	٨٣	١٢٠	١٢٧	٣٧٥	٧١	٢٤	١٦
الإنفاق الرأسمالي الممول من قبل السلطة الفلسطينية	٣٦	٣	١٧	١٦	٨	٤٤	١	٠	٠
صافي الاقتراض (٢)	١٥٧	٥٩	٩٣	٨٥	١٠٧	٣٤٤	٦٨	٢٣	٤
عائدات ضريبة القيمة المضافة	١٦	١	١	٥	٤	١٢	٠	٠	٤
الرصيد	٥٧٤-	١٢٧-	١٦٠-	٢٤٤-	٢٣٢-	٧٦٢-	٢٠٣-	٦٨-	١٠٤-
الدعم الخارجي للموازنة (٣)	٣٥٣	٧١	١٧٤	٥٤	٥١	٣٤٩	١٥٤	٥١	٤١
الرصيد بعد دعم الموازنة	٢٢١-	٥٦-	١٤	١٩٠-	١٨١-	٤١٣-	٤٩-	١٦-	٦٣-
مجموع التمويل الآخر	٢٢١	٥٦	١٤-	١٩٠	١٨١	٤١٣	٤٩	١٦	٦٣
أرباح استثنائية وسلف (٤)	...	٠	٠	١٠٩	٦٤	١٧٣	٧٦	٢٥	٠
إجمالي عائدات التخليص المحجوزة (٥)	٩٧	١٠	٤٣	١١	٧٣	١٣٧	٠	٠	٠
صافي التمويل البنكي المحلي	١٣٤	٧٤	١٠٥	٨٤	٤١	٣٠٤	٢١-	٧-	٣٠-
المتبقي (٦)	٩-	٢٨-	١٦٢-	١٤-	٣	٢٠٢-	٦-	٢-	٩٣
النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي									
إجمالي الإيرادات	٢٣,٤	٥,٧	٧,٦	٦,٥	٧,٧	٢٧,٥	...	...	...
الإنفاق (٧)	٣٣,٢	٧,١	٩,١	٩,٩	١٠,٤	٣٦,٦	...	...	...
الأجور	٢١,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٦	٦,٢	٢٢,٤	...	...	...
خارج إطار الأجور	١١,٠	١,٨	٣,٥	٣,٩	٤,٠	١٣,٢	...	...	...
صافي الاقتراض وعائدات ضريبة القيمة المضافة	٤,٢	١,٤	٢,١	٢,٠	٢,٥	٨,٠	...	...	...
العجز قبل المنح	١٤,١-	٢,٨-	٣,٦-	٥,٤-	٥,٢-	١٧,٠-	...	...	...
العجز بعد المنح	٥,٤-	١,٢-	٠,٣	٤,٢-	٤,٠-	٩,٢-	...	...	...
بنود المذكرات									
الأجور									
النسبة المئوية من الإيرادات	٩١,٢	٩٢,٨	٦٨,٨	٨٦,٨	٨٠,٣	٨١,٢	١١٧,٨	١١٧,٨	٤٨٤,٦
النسبة المئوية من الإنفاق وصافي الاقتراض	٥٧,٢	٦٢,٢	٤٧,١	٤٧,٧	٤٨,٤	٥٠,٥	٦٣,٣	٦٣,٣	٧٩,٢
سعر الصرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي (المعدل للفترة)	٤,٤٨	٤,٣٦	٤,٤١	٤,٥٤	٤,٦٥	٤,٤٩	٤,٦٧	٤,٦٧	٤,٥٨
التشغيل الحكومي (نهاية الفترة)	١٣٣,١٠٦	١٣٤,٩٨٤	١٣٥,٨١١	١٣٥,٢٢٦	١٣٦,٧٧٢	١٣٦,٧٧٢	١٣٨,١١٠	...	...
المدني	٧٦,٠٣٩	٧٧,٩١٧	٧٨,٧٤٤	٧٨,١٥٩	٧٩,٧٠٥	٧٩,٧٠٥	٨١,٠٤٣	...	...
الأمني	٥٧,٠٦٧	٥٧,٠٦٧	٥٧,٠٦٧	٥٧,٠٦٧	٥٧,٠٦٧	٥٧,٠٦٧	٥٧,٠٦٧	...	...

المصادر: وزارة المالية وتقديرات صندوق النقد الدولي. ١) يتضمن الدفعات المقتطعة للديون إلى الشركات الإسرائيلية في حين يحتسب رقم الموازنة على الأساس الصافي. بالنسبة لشهر آذار ٢٠٠٦، يتضمن ما يقدر ب ١١ مليون دولار أمريكي كإيرادات تخليص التي ستحتجز كدفعات للشركات الإسرائيلية.

٢) التحويلات إلى توليد الطاقة وقطاعات التوزيع بالإضافة إلى شركة النفط العامة ولتغطية فواتير المرافق غير المدفوعة من قبل الأسر. في آذار ٢٠٠٦، يتضمن ما يقدر ب ١١ مليون دولار أمريكي التي عادة ما يتم تمويلها عن طريق إيرادات التخليص. ٣) في عام ٢٠٠٥، تتضمن مبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي لتمويل شبكة الأمان الاجتماعي وبرامج البطالة. ٤) سلف من صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة الاتصالات بالتيل.

٥) تتضمن ضرائب معادلة قامت بتحويلها الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية تم تخصيصها لبرامج التشغيل.

٦) تتضمن إعادة دفع تراكمات الديون في حين لم تسجل تراكمات الديون الخارجة عن إطار الأجور والمساهمات إلى صندوق التقاعد.

٧) تتألف من إجمالي الأجور والإنفاق خارج إطار الأجور والإنفاق الرأسمالي الممول من قبل السلطة الفلسطينية (باستثناء الممولة من قبل الجهات المانحة).

مشاريع البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة

آب (أغسطس) ٢٠٠٦

المشاريع الجارية لمجموعة البنك الدولي	
اسم المشروع وتفاصيل	الأهداف والمواصفات
مشروع النفايات الصلبة والإدارة البيئية البنك الدولي: ٩,٥$ مليون تاريخ المصادقةعلى المشروع: ١٠ تشرين أول، ٢٠٠٠ تاريخ الانتهاء : ٣١ كانون أول، ٢٠٠٧ رئيس فريق العمل: أندرو موكاخا	يقوم المشروع بتمويل التدخلات الخاصة في جمع النفايات الصلبةبما في ذلك نقل والتخلص من النفايات في محافظة جنين. يدير المشروع مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة. يساهم المشروع في تعزيز بناء قدرات سلطة جودة البيئة الفلسطينية. وتقوم المفوضية الأوروبية بتمويل تزويد مركبات تجميع النفايات وخطط لتنظيم العمل ما بين محطات النقل.
استثمار القطاع الكهربائي وإدارة المشروع البنك الدولي: ١٥$ مليون بنك الاستثمار الأوروبي: ٣٨$ مليونا إيطاليا: ٣٥$ مليونا السلطة الفلسطينية: ٣$ ملايين تاريخ المصادقة: ٣١ آب، ١٩٩٩ تاريخ الانتهاء: ٣١ كانون أول، ٢٠٠٦ رئيس فريق العمل: سومين موخيرجي	أهداف هذا المشروع الذي يصل تمويله إلى ٩١$ مليون تتضمن إعادة تأهيل أنظمة توزيع الطاقة في وسط وجنوبي الضفة الغربية، والتعامل مع البنية المؤسساتية لإدارة القطاع على المدى البعيد.
مشروع المياه الطارئ البنك الدولي: ١٢,٥$ مليون. تاريخ المصادقة: شباط ٢٠٠٤ تاريخ الانتهاء: ٣٠ حزيران، ٢٠٠٧ رئيس فريق العمل: سناء النمر	الهدف الأساسي للمشروع هو دعم الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في تخفيف حدة النقص المزمن للمياه الصالحة للشرب؛ تقليل تكاليف المياه والأخطار الصحية؛ وحفظ الموارد المائية القليلة من خلال تقليص خسائر النظام. يشمل المشروع البنود التالية: أ) تصليح وإعادة تأهيل تزويد مياه طارئة في مناطق ريفية نائية في جنوبي الضفة الغربية؛ ب) عملية اصلاح وإعادة التأهيل ضرورية للحفاظ على المياه من جهة، ورفع مستويات خدمة الصرف الصحي في قطاع غزة ضمن المستويات العليا التي تحققت من خلال برنامج المياه والصرف الصحي لغزة وذلك بالرغم من الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة؛ ج) توفير مساعدة فنية لبناء قدرات لسلطة المياه ومؤسسة المياه الساحلية والمحلية في قطاع غزة، وإقامة مجالس خدمات مشتركة ريادية في المدن الأصغر في جنوب الضفة الغربية.

مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي البنك الدولي: ١٠$ملايين تاريخ المصادقة: ١٩ تموز، ٢٠٠٤ تاريخ الانتهاء: ٣١ كانون أول، ٢٠٠٨ رئيس فريق العمل: سيما كنعان	أهداف المشروع: التخفيف من وطأة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحالية عن كاهل السكان الأكثر حاجة، وحماية الموارد البشرية خصوصا شريحة الأطفال الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة. يتحقق هذا الهدف من خلال تعزيز وتعديل برنامج حالات العسر(الاقتصادي) الخاصة القائم والتابع لوزارة الشؤون الاجتماعية لكي يتضمن بنداً يمكن الأسر المؤهلة الحصول على مساعدة مشروطة بالتزامهم بمجموعة من المعايير المحددة مسبقا والمتعلقة بعدم التغيب عن المدرسة، والتقيد بمواعيد للفحوصات الطبية، وحضور جلسة توعية حول قضايا اجتماعية مناسبة. كما يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة المؤسساتية لمؤسسات السلطة الفلسطينية للمشاركة في تطبيق المشروع المقترح، وخاصة في وزارة الشؤون الاجتماعية.
مشروع تنمية التكافل المجتمعي البنك الدولي: ١٠$ ملايين تاريخ المصادقة: ٢٣ أيار، ٢٠٠٢. تاريخ الانتهاء: ٣١ كانون أول، ٢٠٠٦ رئيس فريق العمل: حسام أبو دقة	يهدف المشروع إلى تحسين جودة وتوفر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمعات الفقيرة والمهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو يعقب عمليات تنمية مجتمعية سابقة ممولة من البنك في إطار مشاريع التنمية المجتمعية الأول والثاني. يمول المشروع إعادة تأهيل الطرق، تزويد المياه وأجهزة الصرف الصحية، مدارس، عيادات، وبالتالي يحفظ ويوسع حصة رأس مال القرى وبلديات صغيرة. كما أنه يمول نشاطات زراعية، بما في ذلك إعادة تأهيل الينابيع، الطرق وأسطح البيوت. وأخيرا، يستكشف المشروع مبادرات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تمويل إنشاء مراكز عن بعد متعددة الأهداف، وبالتالي تحسين إمكانية وصول الفقراء والمهمشين إلى المعلومات والتدريب.
مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ شمالي غزة البنك الدولي: ٧,٥$ مليونا تاريخ المصادقة: ٩ أيلول، ٢٠٠٤ تاريخ الانتهاء: ٣٠ حزيران، ٢٠١٠ رئيس فريق العمل: سناء النمر	إن مشروع المعالجة الطارئة للصرف الصحي لمنطقة شمال غزة هو الرابع في سلسلة مشاريع المياه والصرف الصحي الممولة من قبل البنك منذ عام ١٩٩٤. يعالج المشروع الأخطار الصحية والبيئية الآنية والمستقبلية لدى المجموعات السكانية المتواجدة على مقربة من بحيرة المياة العادمة التي وحتى الان لا زالت تعالج بشكل بائس والآخذة بالاتساع على نحو سريع. كما أن المشروع هو جزء من حل بعيد المدى لمعالجة وتدبير مناسب للمياه العادمة في شمالي غزة، بحيث يتخلله بناء محطة لمعالجة المياه العادمة والذي من المتوقع تمويله من قبل مانحين مختلفين. سيستفيد حوالي ٣٠٠ ألف إنسان يعيشون في شمال غزة من هذا المشروع.
مشروع مياه غزة وخدمات الصرف الصحي ١١ البنك الدولي: ٢٥$ مليونا تاريخ المصادقة: ٧ حزيران، ٢٠٠٥ تاريخ الانتهاء: ٣١ كانون الثاني، ٢٠٠٩ رئيس طاقم العمل: خيري الجمل	يعتبر هذا المشروع مكملا لمشاريع مياه غزة وخدمات الصرف الصحي السابقة. الأهداف التنموية لهذا المشروع: أ) تطوير بنية مؤسساتية دائمة لقطاع المياه والمياه العادمة في غزة من خلال دعم التأسيس الوظيفي لمرافق مياه البلديات الساحلية، كما سيتم ذلك بواسطة تعزيز وتعميق مشاركة القطاع الخاص من خلال عقود عمل لمدة ثماني سنوات وتقوية القدرة التنظيمية والمؤسساتية لسلطة المياه الفلسطينية؛ و ب) الاستمرار في تحسين خدمات المياه والصرف الصحي بواسطة إعادة تأهيل، تحديث وتوسيع أجهزة ومنشآت قائمة. وكباقي مشاريع مياه غزة وخدمات الصرف الصحية، يعتبر هذا المشروع جزء من برنامج مالي موازي أكبر لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في غزة. يتضمن المشروع استثمارات جوهرية في تأسيس شبكة تزويد كمية من المياه بحيث تربط البلديات المختلفة في غزة بشبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة. ستمول هذه الاستثمارات، البالغ تكلفتها الكلية ٣٤٠$ مليونا للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بواسطة قروض ميسرة وهبات من بنك الاستثمار الأوروبي و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وKfW.
مشروع التعليم العالي البنك الدولي: ١٠$ملايين تاريخ المصادقة: ٢٦ نيسان، ٢٠٠٥ تاريخ الانتهاء: ٣١ كانون أول، ٢٠٠٩ رئيس فريق العمل: أدريانا جاراميللو	الأهداف التنموية للمشروع: ١) تحسين البيئة التنظيمية لإدارة التعليم العالي، وضمان تلبيته للاحتياجات بما يتضمنه ذلك من رفع لمستوى الاداء الاداري. ٢) رفع مستوى النجاعة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، كخطوة أولى نحو تحقيق الديمومة؛ ٣) خلق محفزات وتوفير القاعدة لتحسين نجاعة، وجودة مؤسسات التعليم العالي لكي تتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاطارات ذات الصلة. يوفر المشروع مساعدات تقنية للوصول الى تحديد سياسات تتناسب والديمومة المالية لقطاع التعليم العالي وتحسين القدرة على الاستجابة إلى احتياجات سوق العمالة. كما أنه يوفر آليات محفزة لتحسين الجودة ومدى الصلة للبرامج المعروضة. وعلى قاعدة التنافس، ستتقدم المؤسسات بطلبات حول الجودة وإدارة الهبات، والتي تتم إدارتها بواسطة صندوق تمويل. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر المشروع مساعدة فنية لتحسين إدارة برنامج قروض الطلبة الحالي الذي تديره وزارة التعليم والتعليم العالي، وسيؤسس القاعدةالتي سيتم وفقا لها توسيع الموارد المالية المتوفرة لتمويل برامج مساعدة الطلبة. تشارك المفوضية الأوروبية بالتمويل بمقدار ٦ ملايين يورو.

مشروع إدارة الأراضي البنك الدولي: ٣$ ملايين تاريخ المصادقة: ٢٦ كانون الثاني، ٢٠٠٥ تاريخ الانتهاء: ٣١ كانون أول، ٢٠٠٧ رئيس فريق العمل: إبراهيم دجاني	إن هدف هذا المشروع هو التعرف على وتقويم مدى التزام واستعداد السلطة الفلسطينية لإصلاح إدارة الأراضي من خلال إدخال تغييرات سياسية، وقانونية ومؤسساتية لإنجاز إجراءات ناجعة لاستصدار سندات ملكية الأراضي، وتسجيل خطوات تتعلق بالملكية، وعمليات شفافة لإدارة وتدبير الأراضي العامة. إن المشروع هو المرحلة الأولى من برنامج إدارة الأراضي بعيد المدى، والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين سلامة استئجار الأراضي وتسهيل تطوير أسواق ناجعة للأراضي والممتلكات في مناطق ريفية ومدنية من خلال تطوير نظام ناجع لسندات ملكية الأراضي، تدعمه بنية مؤسساتية مناسبة ويرتكز على سياسات وقوانين واضحة، شفافة ومنسجمة.
مشروع الوقاية والحد من أنفلونزا الطيور البنك الدولي: ١٠$ ملايين صندوق عالمي لأنفلونزا الطيور: ٣$ ملايين موعد انعقاد اجتماع مجلس الإدارة: تشرين أول، ٢٠٠٦	أقر البنك الدولي مؤخراً مشروع مكافحة أنفلونزا الطيور. تعد الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق المعرضة الى خطر كبير من أنفلونزا الطيور بسبب العدد الهائل من الطيور المهاجرة التي تعبر هذه المنطقة الجغرافية التي يتهددها والحال كهذه مخاطر انتشارعدوى هذا الفيروس بين الدواجن المحلية. أكدت منظمة الغذاء والزارعة في نيسان على وجود فيروس AI H5N في ثماني مناطق في غزة، وقد جرى إتمام عملية إبادة وقائية في المناطق المصابة. يهدف المشروع إلى تقوية القطاعات العامة والصحة البيطرية للرد على انتشار اصابات مستقبلية محتملة، وسوف يتم تنفيذ هذا البرنامج بمشاركةبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستعهد إلى لجنة الطوارئ الوطنية والتي تترأسها وزارة الصحة المسؤولية العامة على مراقبة وتنسيق ترتيبات مؤسساتية وتطبيقية للحد من أنفلونزا الطيور.

مقترح لصندوق ائتمان متعدد المانحين	
أسم الصندوق	**الأهداف والمواصفات**
برنامج دعم خدمات الطوارىء تاريخ المصادقة: آب ٢٠٠٦. تاريخ الانتهاء: ٣٠ حزيران، ٢٠٠٨ رئيس فريق العمل: سيما كنعان.	إن الهدف التنموي لبرامج دعم خدمات الطوارىء هو التخفيف من حدة تدهور تلبية الخدمات الأساسية الناجمة عن عدم قدرة السلطة الفلسطينية تغطية النفقات والتكاليف الجارية خارج إطار الأجور. سيمول برنامج دعم خدمات الطوارىء للمصروفات خارج اطار الأجور في الوزارات الاجتماعية الأساسية وبناء على برنامج النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية لهذه الوزارات. ومن شأن المشروع أن يمول لاحقا التكاليف الجارية من غير الأجور (الرواتب) لمؤسسات أخرى في السلطة الفلسطينية. وتدور حاليا مشاورات مع عدد من المانحين حول إسهامات محتملة. ستعتمد موازنة برنامج دعم خدمات الطوارىء على برنامج السلطة الفلسطينية السنوي للنفقات المتكررة وسيخضع لموافقة وزارة المالية ومكتب الرئاسة. سيجري تقدير أهلية المصروفات بواسطة البنك الدولي، مع الأخذ بالحسبان الطبيعة الطارئة للمشروع ومتطلبات البنك في إطار التوريد ومتطلبات الوكيل الائتماني. تمويل المصروفات في قطاعات أخرى سيصبح ممكنا في حال رغب المانحون في توفير التمويل الضروري. سيتم الحفاظ على التنسيق مع المانحين المشاركين من خلال لجنة تنسيقية.

حقيبة الضفة الغربية وقطاع غزة - ٣٠ حزيران، ٢٠٠٦

	صندوق الائتمان لقطاع غزة والضفة الغربية				التمويل المشترك			
	القيمة الملتزم بها	القيمة المدفوعة	القيمة المتبقية (غير المدفوعة)	القيمة المدفوعة	القيمة الملتزم بها	القيمة المدفوعة	القيمة المتبقية (غير المدفوعة)	القيمة المدفوعة
المشاريع الحالية	بالمليون دولار أمريكي			نسبة مئوية	بالمليون دولار أمريكي			نسبة مئوية
٠٠ مشروع إدارة قطاع الكهرباء	١٥,٠	١٤,٨	٠,٢	٪٩٩				
٠١ مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة	٩,٥	٣,٩	٥,٦	٪٤٢				
٠٢ مشروع تطوير المجتمع التكاملي	١٠,٠	٧,٩	٢,١	٪٧٩				
٠٤ مشروع المياه الطارئ	١٢,٥	٦,١	٦,٤	٪٤٩				
٠٤ مشروع شبكة الأمان الاجتماعية	١٠,٠	١,٠	٩,٠	٪١٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٪٠
٠٥ مشروع معالجة المياه العادمة الطارئ لشمالي غزة	٧,٨	٢,٩	٤,٩	٪٣٨	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٪٠
٠٥ مشروع إدارة الأراضي	٣,٠	٠,٤	٢,٦	٪١٤	١,٥	٠,٣	١,٢	٪٢٠
٠٥ مشروع التعليم العالي	١٠,٠	١,٠	٩,٠	٪١٠	٦,٠	٠,٠	٦,٠	٪٠
٠٥ مشروع المياه الطارئ لغزة — المرحلة الثانية	٢٠,٠	٤,٣	١٥,٧	٪٢٢				
المجموع	٩٧,٨	٤٢,٥	٥٥,٣	٪٤٣	٢٧,٥	٠,٣	٢٧,٢	٪١
المشاريع المنجزة								
٠٣ مشروع دعم الخدمات الطارئة — المرحلة الثانية	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٣٨,٨	٤٠,٤	١,٦-	٪١٠٤
٩٧ برنامج المغتربين المهنيين الفلسطينيين	٣,٠	٢,٣	٠,٧	٪٧٧	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٪٠
٠٢ مشروع دعم الخدمات الطارئة	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٣٧,٥	٣٧,٥	٠,٠	٪١٠٠
٠٤ إصلاح الإدارة المالية العامة	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٧ برنامج التطوير القانوني	٢,٨	٢,٨	٠,٠	٪١٠٠				
٩٦ مشروع البنية التحتيةللبلديات والتنمية	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٥,٤	٥,٤	٠,٠	٪١٠٠
٩٧ مشروع الأعمال التجارية الصغيرة	٢,٢	٢,٢	٠,٠	٪١٠٠				
٩٥ مشروع إعادة التأهيل الطارئ	٣٠,٠	٣٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٦٣,٩	٦٣,٩	٠,٠	٪١٠٠
٩٧ مشروع وكالة ضمان استثمار متعدد الأطراف	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٦ مشروع إعادة التأهيل الطارئ (المرحلة الثانية)	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٣,٥	٣,٥	٠,٠	٪١٠٠
٩٧ مشروع التطوير المجتمعي	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٢,٨	٢,٨	٠,٠	٪١٠٠
٠١ برنامج الاستجابة الطارئ	١٢,٠	١٢,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٥ مشروع إعادة التأهيل التعليم والصحة	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٢٩,١	٢٩,١	٠,٠	٪١٠٠
٩٩ مشروع التطوير المجتمعي (المرحلة الثانية)	٨,٠	٨,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٧ مشروع المياه والصحة العامة في غزة	٣١,٠	٣١,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٨ مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٤,٦	٤,٦	٠,٠	٪١٠٠
٩٩ مشروع بيت لحم ٢٠٠٠	٢٥,٠	٢٤,٩	٠,١	٪١٠٠	٣,٦	٠,٠	٣,٦	٪٠
٩٧ مشروع الإسكان الفلسطيني	١٧,٤	١٧,٤	٠,٠	٪١٠٠				
٩٨ مشروع المنطقة الصناعية في غزة	١٠,٠	٦,٩	٣,١	٪٦٩				
٩٩ مشروع الصحة العامة والمياه في المنطقة الجنوبية	٢١,٠	٢١,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٠٠ مشروع تطوير النظام الصحي	٧,٩	٧,٩	٠,٠	٪١٠٠				
٠١ مشروع العمل التربوي	٧,٠	٧,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٠٣ مشروع إعادة تأهيل الخدمات البلدية الطارئ	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٠٠ مشروع البنية التحتية البلدية والتنمية (المرحلة الثانية)	٧,٥	٧,٥	٠,٠	٪١٠٠				
مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (المرحلة الثانية)	٨,٠	٨,٠	٠,٠	٪١٠٠	١١,٦	٩,٣	٢,٣	٪٨٠
المجموع (للمشاريع الحالية والمنجزة)	٥٠٠,٦	٤٤١,٤	٥٩,٢	٪٨٨	٢٢٨,٧	١٩٦,٨	٣١,٨	٪٨٦
صناديق الائتمان الممولة من قبل الجهات المانحة:								
١.صندوق هولست (مغلق)					٢٧٣,٤	٢٧٣,٤	٠,٠	٪١٠٠
٢. صندوق ائتمان المساعدات الفنية (مغلق)					٢٢,٨	٢٣,٦	٠,٠	٪١٠٤
٣.مرفق السلام (مغلق)					٢٥,٠	٢٣,٨	١,١	٪٩٥
٤. صندوق ائتمان إصلاح الادارة المالية العامة (مغلق)					٢٧٣,٤	٢٧٣,٤	٠,٠	٪١٠٠
مجموع الصناديق الممولة من المانحين					٥٩٤,٦	٥٩٤,٢	١,١	٪١٠٠
المجموع العام	٥٠٠,٦	٤٤١,٤	٥٩,٢	٪٨٨	٨٢٣,٢	٧٩١,١	٣٣,٠	٪٩٦

* بالنسبة لبعض التمويل المشترك، يضاف دخل الاستثمار إلى الأصل ويتم صرفه مما يؤدي إلى الدفعات لتصل ما يزيد عن ١٠٠٪. ٢/ تم الاقرار العام من قبل مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي.

شراكات مع القطاع الخاص الفلسطيني
«تقويم المناخ الاستثماري»

عانى القطاع الخاص، كما قطاعات المجتمع الفلسطيني الاخرى، من مصاعب كبيرة خلال الأعوام الخمسة أو الستة الماضية. لقد أدى الصراع المتزامن مع القيود الحالية على حرية الحركة والتنقل إلى ركود شديد للاعمال التجارية وحياة كثير من الناس.

وتعتمد حياة وازدهار الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف على قطاع خاص ديناميكي ومنتج، لذلك، فانه من الضروري لصناع القرار أن ادراك أهم العوامل المؤثرة في أداء شركة فلسطينية نموذجية وقرارات المستثمرين وكيفية خلق مناخ يدعم هذين البعدين. ومن الضروري بمكان أن يتم توفير هذه المعلومات إلى الهيئات التجارية والمجموعات أخرى التي تدعم القطاع الخاص حيث تؤثر هذه المعلومات على رسم السياسات والاهداف.

ولسوء الحظ، يوجد نقص كبير حاليا في هذه المعلومات حول وضع القطاع الخاص أو المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من هنا، بدأ البنك الدولي مع شركاء مثل دائرة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية البريطانية ومؤسسة بالترید الفلسطينية ومعهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطينية بدراسة تهدف الى "تقويم المناخ الاستثماري" في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتبر "تقويم المناخ الاستثماري" أداة قياسية يستخدمها البنك الدولي في مناطق مختلفة من العالم لتوفير أسلوب لقياس ومقارنة ظروف المناخ الاستثماري في دولة محددة. وستمكن هذه الأداة صناع القرار من التعرف على صفات وملامح المناخ الاستثماري الفلسطيني ومقارنته مع دول أخرى.

وفي اطار وضع هذه الدراسة الشاملة للمناخ الاستثماري الفلسطيني، سيتم استخدام

كافة المعلومات المتوفرة لتحليل المناخ الاستثماري، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الدراسات والوثائق المنشورة. والأهم من ذلك، ستتضمن دراسة تقويم المناخ الاستثماري مسح مفصل للمشروع التجاري الذي يستمد المعلومات مباشرة من رجال الأعمال. يقوم بهذه الدراسة في الضفة الغربية وقطاع غزة مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني وسيغطي ما يقرب من ٤٠٠ شركة في كافة القطاعات والمناطق. وستوفر النتائج معلومات حول وضع القطاع الخاص وأهم المعيقات. وسيسمح ذلك بمقارنة المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل المناخ في الأردن، مصر، سوريا، تركيا، الصين، الهند ودول أخرى حيث أنجزت دراسات شبيهة مؤخرا.

ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من هذه الدراسة في بداية تشرين الأول وسيتم توفير التحليل النهائي في شهر تشرين ثاني. ستوفر النتائج مصدرتوجيه مهم لصناع القرار والمؤسسات التجارية والجهات المانحة والمجوعات الأخرى التي تعمل لدعم القطاع الخاص.

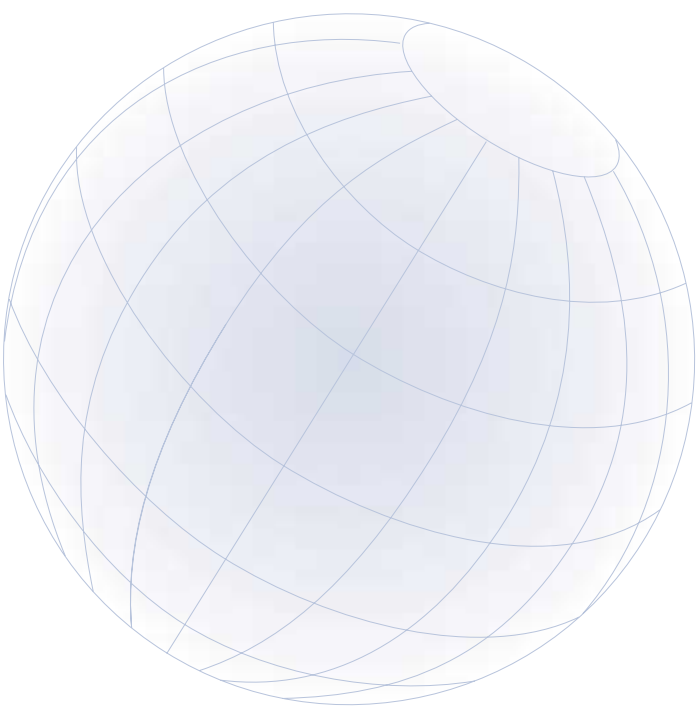

مجموعة تطوير القطاع الخاص والتجارة
آلية التنسيق بين الجهات المانحة والقطاع الخاص والحكومة

تعتبر مجموعة تطوير القطاع الخاص والتجارة مجموعة فرعية من المجموعة الاستراتيجية الاقتصادية — وهي إحدى المجموعات الاستراتيجية الأربعة التي تم إنشاؤها في آب ٢٠٠٥ من قبل الحكومة الفلسطينية والجهات المانحة لتعزيز التعاون في كافة المبادرات نحو تنمية اقتصادية طويلة الأمد في الضفة الغربية وقطاع غزة[١]. تم إنشاء هذه المجموعة للتركيز على المشاريع المرتبطة بالقطاع الخاص والتجارة، ويرأس هذه المجموعة وزارة الاقتصاد الوطني والبنك الدولي. ويشارك في هذه المجموعة عدد من الجهات المانحة والمشاركة الفاعلة في إطار المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني[٢].

لا يمكن إنكار دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتشغيل. في العام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، قام ٦٦,٠٠٠ مشروع تجاري بتوظيف ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ شخص وقام بتوفير ثلث مجمل الوظائف في الضفة الغربية وغزة. وأقرت مجموعة الجهات المانحة بأهمية دور القطاع الخاص الذي دعم عملية تطوير القطاع الخاص خلال الأعوام العشر الماضية عن طريق تمويل البنية التحتية المادية والمؤسساتية، وعن طريق بناء قدرات عدد من مؤسسات وهيئات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والحكم المحلي. وقامت الجهات المانحة أيضا بدعم ضمانات للمستثمرين الأجانب والمحليين.

وخلافا للدول الأخرى، يواجه القطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحديات فريدة من نوعها، بما في ذلك القيود على الحركة والتجارة التي تفرضها نقاط التفتيش المنتشرة والمعابر الحدودية. وتشكل هذه القيود معيقات جدية تجاه التجارة.

وقدم المجلس التنسيقي للقطاع الخاص خلال اجتماع مجموعة تطوير القطاع الخاص والتجارة الذي عقد بتاريخ ١٤ حزيران، ٢٠٠٦، خطة استراتيجية ثلاثية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) اعدت بالتعاون بين وزارة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص. وتركز هذه الخطة على أربعة أولويات: ١) تطوير بيئة قانونية وتنظيمية لدعم القطاع الخاص؛ ٢) تعزيز البنية التحتية المادية (على سبيل المثال، الطرق وتمديدات الطاقة، الخ)؛ ٣) تطوير آليات التمويل والإيجار والرهن؛ ٤) زيادة تنافسية القطاعات الرئيسية.

بالرغم من التقدم الهام الذي سجل حتى هذه المرحلة، لا يزال هناك المزيد من العمل لوضع الاولويات وتنفيذ وتمويل الخطة. وهنا تلعب الجهات المانحة والقطاع الخاص دورا رئيسيا[٣]. ويقوم ممثلو القطاع الخاص بإعداد مصفوفة للمشاريع التي تحتل الأولوية وسيتم تقديم ذلك خلال الاجتماع الثالث في أواخر صيف ٢٠٠٦.

[١] الدول الأعضاء من الجهات المانحة في مجموعة تطوير القطاع الخاص والتجارة تتضمن كندا، وفرنسا، وألمانيا، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الإسلامي، وايطاليا، واليابان، وسويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والبنك الدولي، وهيئة التمويل الدولية.

[٢] تم إنشاء مجلس تنسيق القطاع الخاص الفلسطيني في بداية عام ٢٠٠٠ وتمثل تسع منظمات فلسطينية تمثل القطاع الخاص. يقوم المجلس بالتنسيق بين كافة مؤسسات القطاع الخاص وأعمالها بالتنسيق الوثيق مع السلطة الفلسطينية لوضع السياسات نحو التنمية الاقتصادية.

[٣] هناك رئاسة دورية لسكرتارية المجلس التنسيقي للقطاع الخاص فيما بين الهيئات الأربع الكبار: بالتريد، جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، الاتحاد الفلسطيني للصناعات، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية.

مراجعة الإنفاق العام –
«الانتقال من الأزمة إلى الاستقلال المالي»
دراسات قادمة للبنك الدولي

تواجه السلطة الفلسطينية حاليا ازمة مالية غيرمسبوقة منذ تاريخ إنشائها وتتمثل الأسباب الآنية للأزمة في احتجاز العائدات الضريبية من قبل إسرائيل، ووقف الدعم الموفر للموازنة من قبل العديد من الجهات المانحة، ويضاف الى ذلك المحاذير الإجرائية والتنظيمية التي تمنع العديد من البنوك من التعامل مع المعاملات المالية للسلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التي حصلت في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦.

إلا أن الجذور البنيوية للأزمة تضرب في الأعماق. وفي واقع الأمر فقد وصلت السلطة الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى وضع مالي غير قابل للاستدامة، حيث تم تصفية أو رهن الأصول لتغطية المصاريف الجارية.

وفي ظل هذه الأوضاع، من الصعب التفكير بمراجعة الإنفاق العام – وهو تحليل يقوم به البنك الدولي في العديد من الدول – للضفة الغربية وغزة بالمعنى التقليدي. إن المفهوم الضمني في عملية مراجعة الإنفاق العام هو الاعتقاد أن الحكومة تواجه خيارات ومساومات حول كيفية استخدام مواردها المالية – بمعنى أن يكون لدى الحكومة المرونة للاختيار ما بين الاولويات المتنافسة ونحو تنظيم وهيكلة مواردها بطريقة تسمح بتحرير مواردها لاستخدامها في مواقع أخرى. وهي تفترض أن لدى الحكومة حرية العمل لتطوير مؤسسات وتسخير الموارد البشرية والمالية بطرق تحقق الفاعلية القصوى بالتوازي مع تحقيق الأهداف التنموية. وتواجه السلطة الفلسطينية على كل جبهة من هذه الجبهات قيود مالية كبيرة ومعيقات أخرى. ومن خلال نظرة أولية، يصعب التقرير ما العمل ما عدا إنشاء جدول أولويات حول الإنفاق يتم تغطيته عند توفر الموارد.

وبالرغم من ذلك، توفر الأزمة الحالية أيضا فرصة لتبني نظرة بعيدة المدى وأكثر استراتيجية للقضايا المالية الفلسطينية. تركز عملية مراجعة الإنفاق العام على خمسة تصنيفات رئيسية:

وفي المقام الأول هناك فاتورة الأجور الحكومية والتي شكلت خلال عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٢٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي ومن الواضح انه الأكبر، بالإضافة إلى كونها المساحة الأكبر والأكثر إلحاحا للإصلاح. وتتضمن المجالات الأخرى التحويلات إلى البلديات، ونفقات الصحة والتعليم والسياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

ومن المتوقع أن ينتهي البنك الدولي من مراجعة الإنفاق العام في شهر تشرين أول بعد النقاشات والمشاورات مع السلطات، ويتوقع نشر هذه المعلومات في نهاية العام.

مقابلة مع مدير اداري للبنك الدولي

قبل توليه منصب المدير الإداري بالبنك الدولي، شغل د. خوان خوسيه دابوب منصب وزير المالية في السلفادور بالإضافة إلي خبرته الطويلة في القطاعين العام والخاص حيث لعب السيد دابوب دورا محوريا عندما عانت السلفادور آثار الهزتين الأرضيتين المدمرتين، و ذلك في إطار جهود إعادة البناء التي وفرت سكن إلى ربع مليون أسرة بلا مأوي خلال تسعين يوما كما ساهمت في بناء البنية التحتية المدمرة باستثمارات بلغت قيمتها ٢ مليار دولار أمريكي.

انضم السيد دبوب إلى مجموعة البنك الدولي في شهر حزيران ٢٠٠٦. وتقع ضمن مسئولياته مناطق أفريقيا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب آسيا والمحيط الهادئ. وبهذه المناسبه اجرينا معه المقابلة التالية:

س: شكرا السيد دابوب لإعطائنا الفرصة لإجراء هذا الحوار و يسرني أن ابدأ بالسؤال حول خلفيتكم العائلية وكيف استقرت في السلفادور؟

ج: دعني أبدأ بالقول إنني نشأت في عائلة عربية مرتبطة بالتقاليد والعادات العربية وذلك في محيط العائلات العربية بالسلفادور حيث هاجر جدي لوالدتي من فلسطين إلي السلفادور في ١٨٨٧ وبدأ العمل في التجارة متنقلا عبر المدن والقري الصغيرة بينما كان جدي لوالدي يعمل في استيراد البضائع من فرنسا إلي السلفادور وبعد فترة خمس عشر عاما من العمل الشاق أصبح جدي لوالدتي من ملاك مزارع القطن وكان جدي لوالدي أول مالك لسيارة في السلفادور في بداية القرن ال١٩. وقد كان عدد العائلات العربية في السلفادور حينذاك لا يتعدي المائة الأغلبية منهم أحرزت نجاحا كبيرا وقد حرصت تلك العائلات علي تواصل المعتقدات والقيم والممارسات عبر الأجيال الأمر الذي أدي إلي استمرار نجاحهم. وحتي عام ١٩٧٠ لم تتضمن الحكومة سلفادوريين من أصل عربي إلا إنه علي مدار العشر أو الخمس عشر عاما الماضية وصل العدد إلي عشرين من ذوي المناصب الرفيعة منهم وزراء ورؤساء ولايات وشركات من أصل عربي نجحوا في تأدية عملهم بأمانة وشفافية وتلك هي نبذة من حكايتي وأضيف غلي ذلك أن زوجتي أيضا من أصول فلسطينية ولها قصة مشابهة.

س: كيف كانت الرحلة من السلفادور إلي الولايات المتحدة والبنك الدولي؟

إن خبرتي العملية مقسمة بالتساوي بين القطاع الخاص والعمل العام والحياة الأكاديمية. عند وصولي الولايات المتحدة للدراسة تركت بلدي في حالة حرب وحين عرض علي البقاء في الولايات المتحدة فضلت العودة إلي بلدي وخوض الحرب من أجل بلدي ولا أعني الحرب بالسلاح بل الحرب عن طريق خلق الوظائف و الفرص و البقاء مع عائلتي. كنت في السادسة والعشرين من عمري عندما تلقيت دعوة للانضمام كعضو في مجلس إدارة الغرفة التجارية. ونت في الوقت ذاته محاضر ببرنامج للدراسات العليا ومسئول عن شركتين لصناعة المخبوزات والبلاستيك بالإضافة إلي بعض المهام الاستشارية في السلفادور والولايات المتحدة. ويعد فترة قصيرة تلقيت دعوة للانضمام كعضو مجلس إدارة إحدي شركات الكهرباء العامة وأصبحت رئيسا للشركة حيث توليت مسئولية إعادة هيكلة وخصخصة الشركة وعلي مدار إثني عشر عاما عملت مع ثلاث رؤساء حكومات إلا إنني لم انضم لأي حزب سياسي وفي آخر منصب توليته كوزيرا للمالية شغلت كذلك مهام المحافظ لدي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأمر الذي أتاح لي فرصة التعرف علي المؤسسة من وجهة نظر العميل. وعند انتهاء مدتي كوزيرا للمالية آثرت العودة إلي العمل الخاص حيث انضممت إلي مجلس إدارة إحدي بيوت الخبرة التي شكلها رؤساء السلفادور السابقين بالمشاركة مع أسبانيا وبعض الشخصيات الدولية المعروفة. وخلال تلك الفترة تم ترشيحي لتولي منصب المدير الإداري للبنك الدولي. في بداية الأمر لم أكن متحمسا لتوقعي ارتباط تلك المنصب بمعايير سياسية وليس بالضرورة خبرة أو معرفة خاصة وقيل لي حينذاك أن رئيس البنك الدولي حريص علي تكوين فريقا لدية قدرة تنفيذية، الأمر الذي شجعني علي

التقدم في مرحلة الاختيار ضمن ٧٠ مرشحا حيث قبلت عرض السيد بول وولفوفيتز رئيس البنك الدولي بتولي المنصب.

واليوم ادرك أن خبرتي في المجال الأكاديمي والحكومي والقطاع الخاص سوف تدعمني في تحريك المؤسسة وفقا لرؤية رئيس البنك الدولي وهي رؤية تهدف إلي تحسين الآداء نحو الحد من الفقر معتمدا علي تنمية الفرص علي أساس من الاستمرارية.

س: كيف تري البنك الدولي بعد خمس سنوات؟

ج: تعد فترة خمس سنوات مدة قصيرة غير إنه في ضوء السرعة التي يتغير بها العالم يمكن أن تعني فترة طويلة من الزمن. وفي بعض الأمور الملحة مثل مكافحة الفقر والنزاعات أو في بعض المناطق مثل إفريقيا نواجه تحديات جمة. وبالرغم من إنني أود علي مدار خمس سنوات أن أري حلا لمشكلة الفقر إلا إنه من التفاؤل التفكير في إن ذلك يمكن حدوثه. وما يمكن تحقيقه في خمس أعوام هو تهيئة الظروف الملائمة والاسترشاد من خلال التجربة العملية علي إمكانية النجاح. والبنك علي دراية تامة بأن فرص التمويل لعملائنا في السوق متاحة ولكن الميزة التنافسية للبنك تكمن في خبرة العاملين بالمؤسسة– تلك الخبرة المتاحة للدول متوسطة الدخل والتي يمكنهم الاستعانة بها لاستكمال برامج الإصلاح. تلك بعض المجالات التي سوف نركز عليها علي مدار الخمس سنوات القادمة.

كيف تري الارتباط بين الفقر وبعض التحديات التي في تحدثت عنها

إن الفقر في العديد من البلدان سببه نقص الموارد والمعوقات البيئية وفي تلك الحالة يمكن تنمية المزيد من الأدوات لتناول الوضع إلا إن الأمر الذي لا يمكن تحمله هو الفقر الناتج عن ضعف القيادة والحكومات او الفساد او انعدام الفرص الوضع الذي يتطلب المزيد من الدعم في مجالي الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

ما هي رؤيتكم للعالم الذي سيرثه الجيل القادم؟

لدي أربعة ابناء وبالتأكيد أتمني لهم عالما يسوده المزيد من العدالة والحرية ويعني ذلك المزيد من الفرص الأمر الذي يقتضي تزويدهم القيم والقدوة وإنني أتطلع أن يتمكن الجيل الحالي من توفير مناخ أفضل حتي يستطيع ابنائنا التفوق.

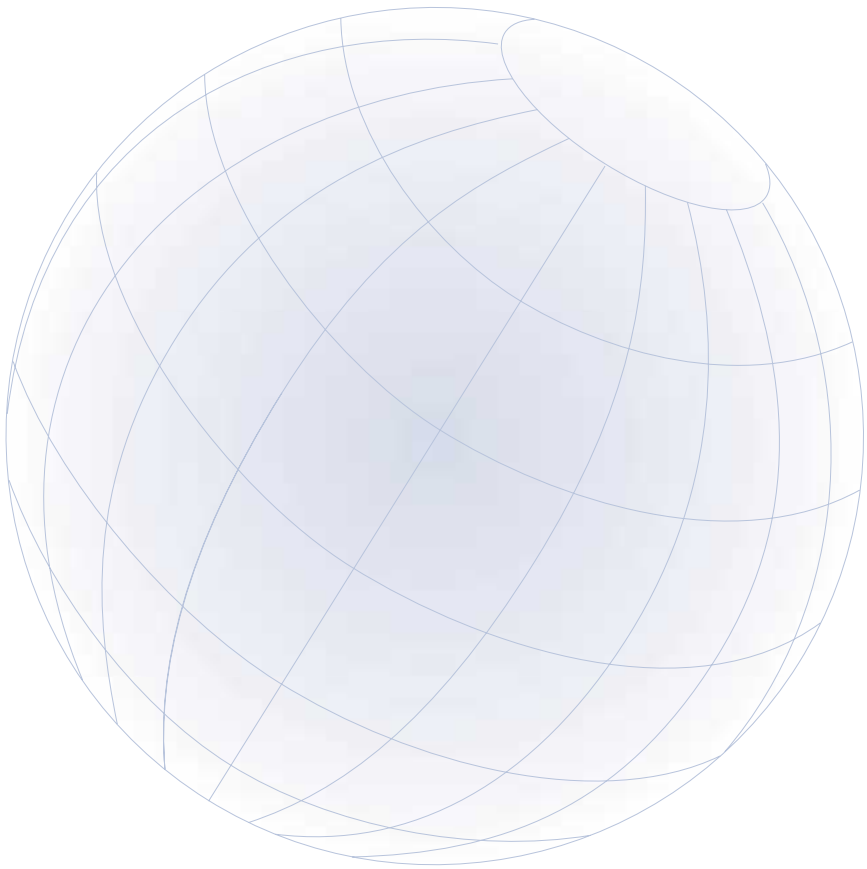

World Bank's Publications
www.worldbank.org/ps
Look for the "Publications" icon
Copies at Birzeit and An-Najah Universities
Soon in Gaza

World Bank's website for youth
Youthink.worldbank.org
!Make yourself heard and tell us what you think

مطبوعات البنك الدولي

www.worldbank.org/ps

ابحث عن "Publications"

للنسخ لدى جامعة بيرزيت وجامعة النجاح وقريبا في غزة

موقع الكتروني للبنك الدولي خاص بالشباب

Youthink.worldbank.org

أسمع صوتك وشاركنا آفكارك وآرائك